جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الاعوام 2007-2015م

إعداد
طارق غازي فارس عنتري

إشراف
أ.د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2018

دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015م

إعداد

طارق غازي فارس عنتري

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2018/2/5م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1- أ. د. طارق الحاج / مشرفاً رئيساً	.....
2- د. نادر صلاحات / ممتحناً خارجياً	.....
3- د. مفيد الظاهر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

قال تعالى: " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، فلك الحمد والشكر على هذه النعمة

الى من كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه

إلى من علمني معنى العزيمة والإصرار

إلى والدي أطال الله بعمره، وأدام عليه الصحة والعافية

إلى معنى الحب و الحنان

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إليك يا أمي الغالية

الى جدتي العزيزة التي اسأل الله ان يطيل بعمرها وان يحسن ختامها

الى روحك الطاهرة جدي الغالي

إلى جنتي الصغيرة التي أرى التفاؤل بعينها والسعادة في ضحكتها ابنتي ميلا

الى صاحبة القلب الطيب والتي سارت معي خطوة بخطوة الى ان أتممت هذا العمل إليك زوجتي العزيزة

إلى سندي في هذه الحياة ومن معهم سعدت و كانوا معي على طريق النجاح إخوتي الأحباء

الى من ضحوا من اجل هذا الوطن ,شهدائنا الأبرار

الى من يقبعون خلف قضبان الحديد يتحدوا ظلم وقهر السجان أسرانا البواسل

واخص بالذكر خالي العزيز هيثم

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم أصدقائي الاعزاء

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبا في برنامج الماجستير، ومعدا هذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل البروفسور طارق الحاج، الذي له الفضل- بعد الله تعالى- فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان.

وأتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين أعضاء لجنة المناقشة الدكتور مفيد الظاهر والدكتور نادر صلاحات لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها والإبانة عن مواطن القصور فيها

سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خير

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الاعوام 2007-2015.

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification،

أسم الطالب: **Student's Name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
إقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	د
فهرس الملاحق	ر
الملخص	ز
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	2
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7
الإطار النظري	8
الدراسات السابقة	42
التعقيب على الدراسات السابقة	49
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	50
منهجية الدراسة	51
مجتمع الدراسة وعينتها	51
عينة الدراسة	52
أداة الدراسة	52
صدق الأداة	52
ثبات الأداة	53
مبررات الدراسة	53

منهجية الدراسة	54
متغيرات الدراسة	55
إجراءات الدراسة	55
المعالجات الإحصائية	56
الفصل الرابع : نتائج الدراسة	57
نتائج الدراسة	58
الفصل الخامس: استنتاجات وتوصيات الدراسة	76
الاستنتاجات	77
التوصيات	78
المصادر والمراجع	81
أولاً : المراجع العربية	81
ثانيا: المراجع الأجنبية	87
الملخص باللغة الانجليزية	b

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(1)	توزيع محطات الوقود والغاز في فلسطين، الضفة الغربية.	32
(2)	سعر ليتر البنزين عند استيراده.	33
(3)	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات الاستبانة التي تقيس دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول.	53
(4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات	59
(5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أهداف ضريبة المحروقات	63
(6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات	66
(7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عائدات الخزينة العامة	68
(8)	معامل ارتباط بيرسون بين دور ضريبة المحروقات من حيث (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات، وأهداف ضريبة المحروقات، وعمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول	71
(9)	معاملات التفسير لمتغيرات الدراسة حسب نتائج الانحدار الخطي المتعدد	74

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم (1): نسبة توزيع عدد محطات الغاز والمحروقات بالضفة الغربية.	32
شكل رقم (2): ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات.	38
شكل رقم (3): ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات إلى إجمالي صافي الإيرادات.	39
شكل رقم (4): ضريبة البلو.	39
شكل رقم (5): إجمالي ضريبة المحروقات إلى الإيرادات العامة.	40
شكل رقم (6): إيرادات المقاصة.	41
شكل رقم (7): إيرادات المقاصة إلى إجمالي صافي إيرادات المحروقات.	41
شكل رقم (8): إيرادات المقاصة إلى إجمالي ضريبة المحروقات.	42

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
ملحق رقم 1	الاستبانة.	90

دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الاعوام 2007-2015

إعداد

طارق غازي فارس عنتري

إشراف

أ.د. طارق الحاج

هدفت الدراسة الحالية التعرف على دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ألارتباطي منهجا للدراسة؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، إذ تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لعدد العاملين في هيئة البترول الفلسطينية وقد تم اختيارهم من مناطق مختلفة من جميع محافظات الضفة الغربية، واعتمد الباحث على الاستبانة كأحد أدوات البحث، حيث تم توزيع (55) استبانة موزعة على العاملين في هيئة البترول، وتم استرجاع (47) استبانة، وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الدرجة الكلية لمجال القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وبانحراف معياري بلغ (0.52) وبنسبة مئوية بلغت 81.1% وهي نسبة استجابة مرتفعة، ويتضح من نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لمجال أهداف ضريبة المحروقات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبانحراف معياري بلغ (0.60) وبنسبة مؤية بلغت 80.80% وهي نسبة استجابة مرتفعة، كما يتضح بأن الدرجة الكلية لمجال عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبإنحراف معياري بلغ (0.57) وبنسبة مئوية بلغت 84.6% وهي نسبة استجابة مرتفعة، ويتضح من نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لمجال إيرادات الخزينة العامة المتوقعة وقد أتى بمتوسط حسابي بلغ (3.9) وبإنحراف معياري بلغ (0.51) وبنسبة مئوية بلغت 79.5% وهي نسبة استجابة مرتفعة، حيث يتضح من نتائج الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث القوانين والأنظمة، والأهداف الضريبية وعمليات التحصيل الخاصة بالمحروقات على إيرادات الخزينة العامة المتوقعة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، حيث كانت العلاقة قوية وايجابية.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، قام الباحث بعرض التوصيات التالية:

1. ضرورة إزالة الالتباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية بأسعار المشتقات النفطية، وضرورة عدم المحاباة مع أصحاب محطات البترول وعدم التمييز بينهم، وضرورة توسيع دائرة استيراد المحروقات لتشمل الدول العربية المجاورة.

2. ضرورة العمل على إزالة الغموض في بعض البنود في اتفاقية باريس وعدم النص عليها حرفيا، من أجل إزالة اللبس والحدّ من المحاولات في تفسير هذه النقاط بأشكال مختلفة، مثل توضيح أسعار البنزين والالتباس بأسعار السولار.

3. ضرورة العمل على إعداد وتأهيل البنية التحتية الخاصة بالمحروقات مثل إنشاء مصافي للبترول، وأنابيب النقل، ومستودعات لتخزين المحروقات، تكفي للاحتياج الفلسطيني من المحروقات لفترة زمنية معقولة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

المقدمة:

كانت الإيرادات سابقاً محصورة ومحددة في تغطية النفقات والالتزامات التي تقوم بها الدولة، من أمن داخلي وخارجي وبعض الأشغال الأخرى، وبمعنى آخر يجب على الدولة القيام بمهام ووظائف ما وحتى يتم تحقيق ذلك تحتاج إلى نفقات عامة لتغطية كلفة هذه المهام والوظائف، وبالتالي البحث عن إيرادات لتغطية كلفة هذه النفقات حتى يتسنى لها القيام بإشباع الحاجات الأساسية والضرورية اللازمة للقيام بالأعمال والوظائف المحددة (القيسي، 2003).

تعتبر الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها او نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة (خلف،2008)، وبدون وجود الضرائب لا تستطيع أي حكومة تنفيذ برامجها، لأنه لن يكون بمقدورها إشباع الحاجات الاجتماعية كالدفاع والأمن والعدالة والحاجات المستحقة كالتعليم والصحة، كما ويعتبر موضوع الضرائب من الموضوعات الهامة التي تحظي باهتمام الحكومات على مر التاريخ نظرا لما لها من تأثير كبير على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالضريبة تشكل أداة سياسة فعالة في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي (اندراوس، 2010).

تقوم العديد من الحكومات في دول العالم بفرض الضرائب، وفي بعض الأحيان بنسب عالية على مشتقات النفط والغاز لسببين أساسيين هما: الإيرادات المالية وترشيد الاستهلاك، حيث تعتبر مشتقات البترول من السلع الأساسية في جميع المجالات في العصر الحديث، لذلك فهي مدر أساسي للخزينة العامة للدولة، أما في الفترة الحالية فقد قامت بعض الدول بتعليل فرض هذه الضرائب لما لهذه المنتجات من تأثير سلبي على الطبيعة، وبهدف ترشيد استهلاكها، وتوفير المصادر المالية لمعالجة تلك الآثار السلبية الناتجة عن استهلاكها، وإيجاد مصادر بديلة (قباجة، 2013).

ويعد النفط أحد أهم الثروات الطبيعية الموجودة على وجه الأرض، وباعتباره القوه المحركة لدولاب الإقتصاد في أي دولة في العالم، حيث لا يخلو أي نشاط اقتصادي من إحدى مشتقات النفط، وهو يمس جميع النشاطات التي يقوم بها الإفراد والجماعات، وبطبيعة الحال، لا يمكن استثناء الواقع الفلسطيني من هذه الحقيقة، حيث تدخل مشتقات النفط في كافة الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى(أمان، 2009).

قامت السلطة الفلسطينية بعد نشوئها في عام 1994 بتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية، حيث نصت هذه الاتفاقية على فرض ضرائب على المشتقات البترولية المستوردة، والتي تم تسميتها فيما بعد بضريبة البلو، وتم إنشاء الهيئة العامة للبترول والتي تعد الجهة الوحيدة المسؤولة عن كل ما يتعلق بالمحروقات في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، حيث يتمركز جل اهتمامها في توفير القدر الكافي من المشتقات النفطية، طبقاً للمواصفات والمقاييس الأوروبية أو الأمريكية (علاونة، 2014).

تعتبر ضريبة المشتريات (البلو) من الضرائب غير المباشرة التي تقوم السلطة الفلسطينية بدفعها على مشتقات البترول، والتي يتم استردادها في نهاية كل شهر من خلال غرفة المقاصة، وتعد من أهم الموارد الضريبية التي يتم جبايتها وتحويلها لصالح الخزينة العامة، والتي تقوم السلطة بدورها بتغطية نفقاتها العامة جراء الحصول على هذه الإيرادات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتبر فلسطين من الدول النامية في العالم، وتفتقر للمصادر الطبيعية التي يتم الاعتماد عليها كإيراد لتغطية نفقاتها، وبالتالي فهي تعتمد كل الاعتماد على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتكمن مشكلة الدراسة في أن ضريبة المحروقات من الضرائب التي تقوم السلطة بتحصيلها من الجانب الإسرائيلي، والتي تعتبر من أهم الضرائب ووفرة حصيلتها، حيث لا يسمح للجانب الفلسطيني باستيراد المحروقات إلا وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها في إتفاقية باريس الاقتصادية، حيث أن الجانب الإسرائيلي يقوم بالسيطرة على كافة المعابر البرية، والجوية، والبحرية، ولا يسمح لأي بضائع بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية إلا عن طريق السلطات

الإسرائيلية، وبالتالي تقوم السلطة بالاعتماد على إسرائيل في استيراد النفط وكافة البضائع الأخرى لتغطية احتياجات السوق الفلسطيني.

وتتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ما بين الأعوام 2007-2015؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما دور ضريبة المحروقات من حيث: (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟
2. ما دور ضريبة المحروقات من حيث: (أهداف ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟
3. ما دور ضريبة المحروقات من حيث: (عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟
4. ما أهمية العائدات لضريبة المحروقات على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟
5. ما العلاقة ما بين كل من (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات وأهداف ضريبة المحروقات وعمليات التحصيل لضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1. التعرف على ضريبة المحروقات وأثرها على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول في الفترة (2007-2015م).

2. توضيح العلاقة ما بين كل من (القوانين والأنظمة، والأهداف، وعمليات التحصيل) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟.

3. التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات التي قد يستند إليها الباحثون الآخرون في إجراء دراسات مستقبلية.

أهمية الدراسة:

تلعب الإيرادات الضريبية دوراً مهماً ورئيسياً في موارد الدولة التي تتمثل في مواجهة التزاماتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتعد الضرائب المفروضة على المحروقات من الضرائب غير المباشرة، حيث يتمكن المكلف بدفع الضريبة أي الهيئة من نقل عبئها إلى التاجر (المحطة) والذي يقوم بدوره في نقل العبء إلى المستهلك النهائي أي المواطن، وتحتل الإيرادات الضريبية من ضريبة المحروقات مركز الصدارة في رفد خزائن الدولة بالأموال اللازمة لتغطية أعبائها ونفقاتها المالية، وكما تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة العائد المادي من الضرائب المفروضة على المحروقات، ومعرفة النفقات والتكاليف التي تتكبدها الدولة الناتجة عن المحروقات.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً من كونها من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع تأثير ضريبة المحروقات على الخزينة العامة في فلسطين، وكما تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أهم الموارد المهمة التي يمكن التعويل عليها كمصدر هام في تمويل الخزينة العامة للدولة، بالإضافة إلى تحليل أرقام المطالبة لمستحقات ضريبة المحروقات الفلسطينية مع مجموع الإيرادات الضريبة.

حدود الدراسة :

حدود مكانية: حيث اقتصرت الدراسة على الضفة الغربية في فلسطين دون قطاع غزة.

حدود زمنية: حيث اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2007-2015م.

الحدود الموضوعية: تمثلت في أداة الدراسة من حيث مجالاتها وفقراتها.

الحدود البشرية: العاملين في هيئة البترول (الموظفين الإداريين).

مصطلحات الدراسة:

هيئة البترول: هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن كل ما يتعلق بالنفط والبترول والكيماويات في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والتي أنشئت عام 1994م بموجب مرسوم رئاسي كهيئة مستقلة تتبع مكتب رئيس السلطة الفلسطينية ومقرها رام الله (وزارة المالية، 2015).

الإيرادات العامة: هي مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة، وكما أنها مكون هام في السياسة المالية (خلف، 2008).

المحروقات: هي المواد التي بفعل احتراقها تنتج طاقة حرارية ويمكن استغلالها صناعيا، وهي المحروقات السائلة (النفط ومشتقاته)، والمحروقات الغازية مثل (الغاز الطبيعي، وغازات تكرير النفط، وغازات تكرير الفحم الحجري) (مصطفى، 2016).

ضريبة البلو: هي ضريبة المشتريات وتعد واحدة من أكثر أنواع الضرائب المفروضة كلفة على المستهلك الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبلغ متوسط قيمتها (3) شيقل على كل ليتر من البنزين (95) مثلاً، كما وأن هذه الضريبة مفروضة في كل من إسرائيل وفلسطين (هيئة البترول، 2015).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري

أولاً: الخزينة العامة

مفهوم الخزينة العامة

الخزينة العامة تعرف على أنها صراف وممول الدولة، أو كما عرفها لوقن بارفر على أنها مصلحة الدولة التي تضمن وتتمكن من حفظ أكبر التوازنات النقدية والمالية من خلال القيام بمختلف العمليات التي سمح بها القانون، فالخزينة تلعب دورا هاما في حفظ التوازنات المالية بين الإيرادات والنفقات، وبواسطة الكتل النقدية التي تحتفظ بها في حساباتها، وبإمكانها استغلالها في الاستثمارات والحصول على أرباح تضيفها الدولة إلى رصيدها المالي وبالتالي زيادة مواردها (الصغير، 202، ص159).

وتعرف الخزينة العامة: هي عبارة عن مصلحة حكومية تعمل على تسيير ميزانية الدولة (واردات الحكومة ونفقاتها) كما وتعتبر أداة لتطبيق الميزانية التي تعطي التصريحات التي تبين مداخيل الدولة وتبين التزامات نفقاتها العامة، بالإضافة الى تحصيلها للموارد الضريبية وتعمل بنفس الوقت على دفع النفقات المحددة في القوانين المالية http://www،univ-eloued،dz.

تعتبر الخزينة العامة بمثابة الصندوق الذي يجمع مختلف الإيرادات من مختلف الهيئات، وقد قدمت تعاريف مختلفة للخزينة العمومية وأهمها أن الخزينة العامة هي مصلحة الدولة التي تضمن تحقيق أكبر التوازنات النقدية والمالية من خلال إجراء عمليات الصندوق (الإيرادات والنفقات) والبنوك (حركة الاعتماد والديون) والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة من خلال ممارسة النشاطات الرقابة، والتمويل، والتحريك، فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والمالي (الوادي وعزام، 2007).

وعرف قانون الموازنة العام لعام 1997 حساب الخزينة العامة في فلسطين على أنه الحساب المركزي الذي تديره وزارة المالية العامة، وتودع فيه جميع المقبوضات، وتصرف منه جميع المدفوعات المتعلقة بالسلطة الفلسطينية (قانون الموازنة العامة، 1997).

ويستنتج من التعاريف السابقة أن الخزينة العامة هي المنشأة التي تقوم بتحصيل كافة الموارد التي تحصل عليها الدولة، والعمل على تأمين دفع النفقات العامة المحددة في قانون المالية عن طريق الموازنة العامة التي تشرعها الدولة.

وتعتبر دائرة الخزينة العامة الجهة المسؤولة عن وضع القواعد والإجراءات التي تحكم تنفيذ الموازنة العامة، والموازنات المحلية، والصناديق الخاصة، وموازنات المؤسسات العامة، ووضع الترميز المحاسبي للمعاملات المالية(البند المالي) بما يتفق وتبويب وتصنيف الموازنة العامة، وكما وتقوم على إدارة النقد وتنظيم الترتيبات المصرفية للسلطة الفلسطينية، وضبط أدارة مصادر التمويل المختلفة، وتنظيمها والرقابة عليها، كما وتعمل على تجميع الحسابات الدورية والسنوية للمعاملات المالية للوزارات والمؤسسات العامة، والصناديق الخاصة، وإصدار التقارير الدورية لها(قانون الموازنة العامة، 1997).

الخزينة العامة وتطورها في فلسطين

ارتبط تطور الخزينة العامة بالتطورات والتغيرات التي شهدتها السلطة الفلسطينية والظروف التي عاشتها حيث لم يمتلك الشعب الفلسطيني القدرة في القرن الماضي على إدارة شؤونه المالية ضمن كيان سياسي مستقل، وكانت دول الإقليم هي المسيطرة عليه من هذه الناحية، فخلال الخمسين سنة الأولى من القرن الماضي سيطرة الإمبراطورية العثمانية على موارد الشعب الفلسطيني واقتصاده، وكانت تعتبر بمثابة الخزينة العامة لها، ومن ثم تولت كل من الأردن ومصر شؤونه الاقتصادية في سنوات 1950–1967، ثم انتقلت شؤونه الاقتصادية والمالية إلى الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 1994، وفي عام 1994 تولت السلطة الفلسطينية الشؤون المالية بشكل منقوص، وقد تولت هذه المهمات منظمة التحرير الفلسطينية والتي اتصف عملها بطابع سري، كما وشكل اتفاق أوسلو فرصة لبيان كيان اقتصادي فلسطيني فقد كان الصندوق القومي الفلسطيني

قبل توقيع اتفاق أوسلو بمثابة وزارة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي تشكل منذ العام 1964، وكانت موارده الأساسية تتمثل بضريبة يتم فرضها على كل فلسطيني تجاوز عمره الثامنة عشرة بمقدار 250 فلس، وكانت بقية الموارد تتمثل في القروض والمساعدات التي تتلقاها المنظمة، وبعد توقيع أوسلو تولى رئيس الدائرة المالية في منظمة التحرير الفلسطينية منصب وزير المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية (علاونة، 2014، ص24).

وقد تطورت وزارة المالية في عامي 2002–2012 بحيث أصبحت وزارة المالية تتمتع بمركزية أعلى من السابق وتشكلت وحدات المتابعة، وبالتالي تشكلت الخزينة العامة الفلسطينية وتشكلت الادارة العامة للضرائب على المحروقات، كما وتطورت الادارة العامة للموازنة والتي هدفت إلى تحقيق الاستدامة والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة أوكلت إليها مهمات من أهمها: إعداد الموازنة العامة السنوية للوزارات (علاونة، 2014، ص37).

ويرى الباحث بأن مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو كانت مرحلة انتقالية جعلت من الصندوق القومي إدارة مالية مركزية وكان يشابه في عملها الخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبعد ذلك تطور هذا الصندوق ليصبح وزارة المالية الفلسطينية، والتي كانت هي الجهة الوحيدة التي تقوم بجباية الضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة، والدخل، والجمارك، والمكوس، وضريبة الأملاك، وضريبة المحروقات، بالتعاون مع هيئة البترول التي كانت هي المسؤول المباشر عن ضريبة المحروقات.

إقرارها:

حسب القانون الأساسي الفلسطيني إن الجهة المختصة بإقتراح مشاريع القوانين وإقرارها تتمثل في أعضاء المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء، واللجان القانونية التابعة للمجلس التشريعي، كما ويملك رئيس السلطة الفلسطينية الحق في إصدار هذه القوانين، إذ يصدر الرئيس القوانين في مدة شهر من تاريخ إحالتها إليه، ويحق لرئيس السلطة إعادة القوانين بشرط أن يكون ذلك خلال شهر من تاريخ إحالتها إليه، وأن تكون مرفقة بملاحظاته أو أسباب اعتراضه، ويتم نشر القانون خلال شهر من تاريخه، وحسب القانون الأساسي يتطلب موافقة المجلس التشريعي على هذه

القوانين، بأغلبية ثلثي الأعضاء في المجلس التشريعي، وفي حال عدم إنعقاد المجلس التشريعي فإنه يحق لرئيس الدولة إصدار قرارات لها قوة القانون، وتنطبق هذه الآلية والإجراءات على الموازنة العامة والخزينة العامة الفلسطينية، حيث صدر قانون رقم(7) لسنة 1998 وهو القانون المنظم للموازنة العامة والشؤون القانونية، في المادة (3) والتي تنص على أن مشروع قانون الموازنة العامة يقدم إلى المجلس التشريعي قبل شهري من بداية السنة، ويحال إلى لجنة الموازنة والشؤون المالية لدراسته، ويعقد المجلس جلسة تشاوريه، ويقر المشروع بالتعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة ويرد إلى مجلس الوزراء في مدة أقصاها شهر ثم يعاد إلى المجلس التشريعي خلال مدة أسبوعين والذي يصوت على بنود القانون باباً باباً دون المناقلة بينها (قانون الموازنة العامة ، 1998)، ولم ينص قانون الوازنة العامة الفلسطينية على أي مادة قانونية تبين إجراءات الموازنة في حال عدم انعقاد المجلس التشريعي.

ويتضمن قانون الموازنة العامة لسنة 1998 في المادة (11) تعريف الخزينة العامة تحت مسمى حساب الخزينة العامة والتي عرفها القانون على أنها الحساب الذي تتدفق اليه كل الإيرادات والقرض والمنح والمتحصلات الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية وتدفق منه كل مدفوعات السلطة ما عدى الاستثناءات التي وردت في المادة (17) التي إشارات الى قوانين خاصة او اتفاقات دولية او عقود قانونية.

تعاني الخزينة العامة من مشكلات تتعلق بالجوانب القانونية، إذ أن تعدد القوانين المالية وخاصة تلك التي تتعلق بقوانين الضرائب غير المباشرة والتي تشتمل خليطا من القوانين الأردنية، والمصرية، والأوامر العسكرية الإسرائيلية، وقد صدر قانون تنظيم الموازنة وهيئة الرقابة رقم (7) لسنة 1998 بهدف تنظيم عملية إعداد وتنفيذ الرقابة على الموازنة الفلسطينية وكان قد أقر من قبل لمجلس التشريعي في عام 1998، وقد صدر قانون سابق له في تنظيم الموازنة لعام 1994، تحت رقم (17) لسنة 1995، وتطور لاحقا الى قانون رقم (60) لسنة 2000، إلا أن هذه المرحلة تميزت بكونها شكلية من الناحية العملية، ولا تقوم بأي من المهام أو الوظائف المفترض أن تؤدى، كما أنها لم تكن ذات فائدة حقيقية في الجانب الاقتصادي بسبب عدم القدرة على التحكم بأدواتها ومكوناتها مثل نسب وأنواع الضرائب، وحجم النفقات المخصصة، والقروض لكبح جماح التضخم وتقليل حجم البطالة (صبري، 2002، ص96).

التعريف بهيكلية الإيرادات في فلسطين

لقد تعاظم دور الدولة وازداد في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، وأصبحت الموازنة العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة، لتحقيق أهدافها السياسية، والاقتصادية بالمعنى الواسع الذي طبقت في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وأصبحت جزء متدخلا ومكملا من الخطة المالية العامة للدولة (ذنيبات، 2003، ص275).

إن المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الواقعة على الدولة الفلسطينية قد لعبت دور بتوجيه مصادر وأوعية الإيرادات للخزينة العامة، وخصوصا من خلال مرور الزمن على قيام الدولة الفلسطينية بإدارة شؤونها المالية منذ عام 1994، ويتضح ذلك من خلال إنشاء العديد من الأجهزة الإدارية والمالية في دولة فلسطين، والتي ساهمت برسم الخطوط العريضة للمؤشرات التقديرية للموازنة العامة، ومع ذلك فإن تطور علم الإحصاء، وعلم المحاسبة، واستخدام الحاسوب، في العمل الإداري قد أدى إلى أن المؤشرات التقديرية أصبحت ذات دقة عالية وهذه المؤشرات هي ما رسمت خارطة التمويل للموازنة العامة (العلي، 2009، ص 323).

وتتأثر السياسة المالية الفلسطينية في الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، فقد كانت المواد (9) (10) الواردة في الملحق الأول من البروتوكول الاقتصادي والتي نصت على إخضاع حركة السلع والبضائع لتدابير أمنية اتخذتها إسرائيل للحد من تنقل البضائع والسلع الفلسطينية من وإلى إسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى أثرت على حركة الاستيراد، والواردات من السلع، والبضائع للمناطق الفلسطينية عبر المعابر الحدودية الإسرائيلية، وبالتالي إلى تقليص الإيرادات الضريبية، والجمركية لخزينة السلطة الفلسطينية، كما وأن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العملة الإسرائيلية، وعدم وجود عملة وطنية يمكن أن يؤثر على الإيرادات العامة من ناحية أخرى وهي أن غالبية الإيرادات العامة التي تحصل عليها الخزينة الفلسطينية تتم بالشيقل، وهي حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية التي تتولى الأجهزة الرسمية تحصيلها إما مباشرة، أو عن طريق اقتطاع حصتها من الضرائب التي تتولى الأجهزة الإسرائيلية تحصيله ا(الشلة، 2005، ص77).

وتعتبر السياسات المالية التي تتبعها الحكومة الفلسطينية منذ أواخر عام 2011 وبداية عام 2012 هي سياسات تقشفية تسعى إلى استخدام عدد من أدوات السياسة المالية بهدف الوصول إلى توازن في الموازنة العامة من خلال تقليص واضح وكبير في حجم النفقات العامة، وتحقيق وزيادة ملحوظة في الإيرادات المحلية.

بنود إيرادات الخزينة العامة الفلسطينية:

إن هيكل الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية يقسم إلى الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، وإيرادات المقاصة، بالإضافة إلى المنح والمساعدات.

1. الإيرادات الضريبية تتكون من:

الإيرادات المحلية والتي تتشكل من ضريبة الدخل، وضريبة المحروقات، وضريبة القيمة المضافة، والجمارك، وضريبة الأملاك، فضريبة الدخل يتم جبايتها من السكان على أساس شمولي تشمل: (الدخل من العمل، الحرفة، التجارة، المهنة، أو الوظيفة التي يترتب عليها دفع أجور أو رواتب، أو أرباح الإيجار والفوائد)، وتم إصدار أول قانون دخل في عام 2004م والتي قامت وزارة المالية بإصدارة وتلاه عدة تعديلات على بنود القانون (اشتية، 2003).

ضريبة المحروقات والتي تسمى (البلو) وهي ضريبة المشتريات التي تفرض على جميع أنواع المحروقات التي يتم استيرادها بشكل مباشر من إسرائيل، حيث تفرض على شكل مبلغ مقطوع تتفاوت قيمته من شهر إلى آخر ومن صنف إلى آخر تصل في أعلى مستوياتها البنزين بمعدل (3016) شيقل لكل (1000) لتر، و (119) شيقل لكل طن غاز كما في شهر 2017/10م (هيئة البترول، 2017).

أما ضريبة القيمة المضافة تفرض على جميع صفقات البضائع والخدمات المنتجة محليا (بعد خصم مشتريات البضائع الوسيطة)، باستثناء البضائع المعدة للتصدير، وخدمات السياحة، ويجوز للسلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق باريس الاقتصادي تعديل النسبة بحد أعلى أو أدنى 2% عن ضريبة القيمة المضافة المفروضة بإسرائيل، ويتم فرض هذه الضريبة على المحروقات التي يتم استيرادها من إسرائيلhttp://www.shasha.ps.

2. الإيرادات غير الضريبة: تتكون من الرسوم المحلية غير الضريبية (رسوم طوابع بأشكالها) وتتمثل بالعوائد الاستثمارية، حيث كانت الإيرادات الغير ضريبية خلال العام 2015 مستقره عند نحو 4, 986 مقارنة بالعام السابق، وأخيرا فقد ساهمت إيرادات التحصيلات المتخصصة بنحو 6.2% من الجباية المحلية (كنفاني، 2015).

3. إيرادات المقاصة: وهي عبارة عن الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية، وتشمل الجمارك (وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، وضريبة القيمة المضافة، ضريبة المحروقات، ضريبة الشراء (وزارة المالية، 2015).

4. المنح والمساعدات: وتعرف المنح والمساعدات على أنها تحويل الموارد النقدية والعينية من دولة أو مؤسسة إلى دولة أو مؤسسة أخرى، وتختلف باختلاف القطاع أو المجال، وتتمثل في العديد من الأشكال عن طريق الدعم والأدوات مثل: أنواع التمويل، وقد زاد حجم المساعدات والمنح المقدمة إلى الشعب الفلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م ، وقد صاحب هذه المساعدات تغيراً جوهرياً في حجم وأشكال وآليات إنفاق هذه المساعدات، وعادة ما تمر المنح والمساعدات في ثلاث مراحل أساسية تشمل على التعهد، وهو إعلان الدولة المانحة بتقديم المنحة، ثم الالتزام وهو يتمثل بتوقيع الاتفاق بهذه المنحة، والمرحلة الأخيرة تتمثل في الصرف الفعلي وهي عملية الدفع الفعلي للمنح والمساعدات (ياسين،2014).

وبلغ إجمالي المنح والمساعدات المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية 3,104.7 مليون شيقل في العام 2015 م، وهي تشكل إجمالي دعم الموازنة من منح عربية، ودولية، وتمويل تطويري (المراقب الاقتصادي، ماس،2016).

بنود نفقات الخزينة العامة

تتبع أهمية النفقات من تعدد الحاجات الإنسانية في شكلها وخصائصها، وتم تنظيمها من خلال القانون والذي يعد الأداة التنظيمية التي يلجأ لها المشرع في وضع القواعد العامة الملزمة في مختلف الميادين، وتنقسم الموازنة العامة بشكل أساسي إلى قسمين أساسين يتمثلان في النفقات العامة، والإيرادات العامة، إذ تعد النفقات بكونها الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام وسد الحاجات العامة، فالدولة تشتري السلع والخدمات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع، ويتألف تبعاً للفلسفة التي تنتهجها الدولة والنظام الاقتصادي المتبع فيها، وفي طبيعة الحال تزداد النفقات العامة بازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (طاقة والعزاوي، 2007، ص21).

إن النفقات العامة هي تلك النفقات التي تشمل نفقات الهيئات المحلية، ومؤسسات الدولة، ونفقات المشروعات العامة، ولا يمنعه من ذلك أن تكون هذه المشروعات خاضعة في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد الربح، ومن الجدير بالذكر أن النفقات العامة للدول هي في ازدياد على مستوى دول العالم (طاقة والعزاوي، 2007، ص41).

ويفسر الازدياد في النفقات العامة بأنها تتعلق بالتوسع في وظائف الدولة، واتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، فهي عوامل إدارية تسهم في زيادة النفقات العامة، وهناك أيضا الأسباب الاقتصادية والتي مثل ظهورها الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، كما أن الأسباب السياسية مثل: انتقال فلسفة الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة والمتدخلة، والذي أدى إلى إحلال سياسات اقتصادية جديدة تؤثر بشكلها على النفقات العامة للدولة (الخطيب وشامية، 2003).

تنقسم النفقات العامة في صور وأشكال متنوعة، فمنها ما يتعلق بالأجور، والرواتب، وهي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة، وأيضا في مشتريات والخدمات التي تقدمها الدولة مثل: الإعانات، وأقساط الدين العام العائد عليها، وهي ما تشكل عبء على موازنة الدولة العامة لما تنطلق من قيمة الفوائد السنوية، وتسديد المبلغ الأصلي للقرض، فالدول تسعى للتخلص من عبء ديونها العامة (طاقة وغزاوي، 2007، ص5).

وتقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية، وغير عادية، فالنفقات العادية تمثل: تلك النفقات التي تتكرر سنويا وبصورة دورة منتظمة مثل رواتب الموظفين، والنفقات الادارية اللازمة لسير الإدارات العامة، في حين أن النفقات الغير عادية يقصد بها النفقات التي تتسم بعدم التكرار مثل: الحروب، وبناء السدود والإنشاءات، وغيرها، وهناك تقسيمات أخرى للنفقات العامة كتقسيمها إلى نفقات إدارية، ورأس مالية، وهو امتداد للنفقات العادية والغير عادية، ولكن النفقات الرأسمالية تصنف على أنها النفقات التي تتعلق بالثروة الوطنية والرأس المال القومي، أما النفقات الادارية فيقصد بها تلك النفقات التي تلزم لسير الإدارات العامة للدولة كرواتب الموظفين، وتكلفة الصيانة، ونفقات الإدارات اللازمة لسير نشاطات الحكومة (طاقة، والعزاوي، 2007، ص58).

إن النفقات العامة الفلسطينية حسب ما ورد ذكرها في المراقب الاقتصادية، والاجتماعي، تقسم الى النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية والتطويرية:

***النفقات الجارية وتضم:** الأجور، والرواتب، والتي تشكل الحصة الأكبر من النفقات الجارية، حيث استحوذت على نسبة 44% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2015.

نفقات غير الأجور والتي تشمل: النفقات التشغيلية، والنفقات التحويلية، والنفقات الرأسمالية والتطويرية. وأن النفقات الرأسمالية والتطويرية تتكون من النفقات الرأسمالية العادية، وهي عبارة عن النفقات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية، حيث بدأت النفقات الرأسمالية العادية في الموازنة العامة لسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996، ويعود ذلك إلى عدم إمكانية فصلها عن النفقات الجارية، حيث كانت تحسب ضمن النفقات الجارية، لكن على السلطة الفلسطينية أن تُكوّن إستراتيجية النفقات الرأسمالية في المدى الطويل، حتى يتوازن الإنفاق الجاري والرأسمالي، حتى يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من تحقيق معدلات مقبولة من النمو والتطور.

***النفقات الرأسمالية والتطويرية:** وهي النفقات الرأسمالية التطويرية التي يتم تحويلها من الدول المانحة، وتستخدم لأغراض بناء البنية التحتية الفلسطينية، حيث لوحظ هناك تطور ملحوظ خلال السنوات السابقة على هذه النفقات (اشتية2003).

***المدفوعات المتخصصة:** وهي ضرائب تخص هيئات الحكم المحلي وتتألف من 90% من ضرائب الأملاك و 50% من ضرائب النقل على الطرق (ماس، 2016).

***صافي الإقراض:** ويشمل صافي الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية، وصافي الإقراض المخصوم من إيرادات المقاصة (وزارة المالية، 2016).

ثانياً: قطاع المحروقات في فلسطين:

مر قطاع المحروقات في فلسطين بعدة مراحل عبر السنوات السابقة، وفيما يلي نوضع أهم هذه المراحل.

مراحل تطور قطاع المحروقات في فلسطين:

تعتبر مادة النفط مادة حيوية أساسية في عالمنا المعاصر، وتشير الدراسات والتحليلات إلى أن النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العالم خلال الفترة القادمة، وقد عرف الإنسان النفط منذ العصر الماضي واستعملته الحضارات السابقة الصينية، والأشورية، والمصرية، ويهدف التنقيب عن النفط إلى اكتشاف المزيد من احتياطي المواد الهيدروكربونية، ويرتكز على تحديد الأقاليم النفطية، واختيار أفضل طرائق البحث، وتحديد مواقع الآبار الاستكشافية، وحصر التسويات العامة للزيت، والغاز، والقادرة على تشكيل المكامن النفطية، ويقصد بالإنتاج النفطي مجموعة الأعمال التي تسمح باستخلاص أكبر كمية ممكنة من الاحتياطي النفطي الموجود في المصائد وتجميعها، وتخزينها، وتهيئتها للتسويق ثم شحنها (القاضي، 2000، ص153).

بعد استخراج النفط من باطن الأرض يتم تكريره؛ أي استخراج منتجات مختلفة منه تسمى منتجات مكررة، والجزء الأكبر منها يستخدم في قطاع النقل، وكلما تطورت تقنيات المصفيات البترولية ومحطات التكرير كلما ارتفعت نسبة المنتجات الفرعية ذات القيمة (اليوسف، 2015، ص37).

إن الكثير من الدول تعتبر النفط ومشتقاته كسلع تتعلق بأمنها القومي، وتشكل الطاقة (الأحفورية) أي المستخرجة من باطن الأرض حوالي 80% من الطاقة الأولية المستخدمة في الوقت الحالي، لأن الطاقات المتجددة أو البديلة، تشكل فقط ما نسبة 9-10% من مصادر الطاقة الأولية (الهاملي، 2011، ص22).

يعد النفط أحد أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض، وذلك باعتباره عصب الحياة بجميع جوانبها، ولا يمكن استثناء الواقع الفلسطيني من هذه الحقيقة، حيث تدخل مشتقات النفط في كافة الصناعات، والأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، وتعتبر فلسطين دولة لديها موارد بسيطة من النفط والغاز، إذ أنها لا تعتبر دولة نفطية (مركز المعلومات الفلسطيني، 2013).

بدأت محاولات استكشاف النفط في فلسطين منذ عام 1914، بحيازة أول امتياز للتنقيب عن النفط من الحكومة العثمانية وبيعها لشركة ستاندرد أويل أوف نيويورك، وتعطلت هذه الامتيازات بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، وقد رفضت سلطات الانتداب البريطانية بعد احتلالها لفلسطين في عام 1918 عودة الشركة إلى التنقيب، ومن ثم تم العودة للتنقيب بعد حصول شركة نفط العراق على الامتياز وهي شركة تمثل شركات أمريكية، وبريطانية، وفرنسية، وتم فتح مكتب لها في القدس عام 1932م بمسمى شركة التنمية النفطية لفلسطين، وتعطلت أعمال الاستكشاف بسبب الحرب العالمية الثانية، وحرب 1948 بالرغم من إصدار القانون البترولي لسنة (1938م) ضمن صلاحيات سلطة الانتداب البريطاني، وبعد احتلال إسرائيل لفلسطين بعد حرب 1948 أصدرت في عام 1952 قانون البترول الأول، ومنذ إصدار هذا القانون تعتبر إسرائيل نفسها دولة فقيرة بموارد النفط (خدوري، 1990، ص3-8).

قامت صناعات النفط الأولى في إسرائيل على ما تركته سلطات الانتداب البريطاني لها، فقد استخدمت إسرائيل مصافي التكرير في حيفا (1938) وبعد قيام إسرائيل انتقلت المسؤولية عن إدارة قطاع الوقود إلى الحكومة الإسرائيلية، التي أشرفت على التعريفات، والأسعار لكل مركبات سلسلة الإنتاج والتزويد بواسطة قسم الوقود في إطار دائرة الجمارك والمكوس في وزارة المالية، وفي

سنة 1956 انتقلت إدارة دائرة الجمارك والمكوس إلى القدس، بينما قسم الوقود بقي في حيفا كوحدة مستقلة تخضع مباشرة لإدارة وزارة المالية، وفي سنة 1977 أُنشئت وزارة الطاقة والبنية التحتية ونُقلت إليها إدارة الوقود، وعملت في قطاع الوقود حتى عام 1988 ثلاث شركات لتسويق الوقود (باز، سونول، وديلك) وأربع شركات غاز (بازغاز، أميسراغاز، سوبرغاز وبتروغاز)، وقد قررت الحكومة إلغاء الحصص وتقسيم السوق بين شركات الوقود القديمة، وفتح قطاع الوقود أمام شركات وقود جديدة، وتقليص المشاركة الحكومية، وقد استمرت هذه الإصلاحات سارية المفعول حتى قدوم السلطة الفلسطينية في عام 1993م (وزارة الطاقة الإسرائيلية، 2016).

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994، كان اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، هو الإطار الاقتصادي المنظم لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل، وهو يتضمن بنودًا تتعلق بآلية إدارة وتنظيم الشؤون المتعلقة بالمنتجات البترولية، وكشكل عملي لتطبيق اتفاق باريس بين منظمة التحرير وإسرائيل، تم تأسيس هيئة البترول الفلسطينية لتكون الهيئة المشرفة والمسؤولة عن إدارة قطاع المحروقات في الأراضي الفلسطينية (بروتوكول باريس الاقتصادي، معهد ماس، 2012).

بدأت إسرائيل بعمليات الاستكشاف البترولي منذ عام 1970، وتكثفت بعد توقيع أوسلو عام 1993، وقد تم اكتشاف حقل مجد في منطقة رنتيس باحتياطي بلغ 14 مليون برميل وبدأت عمليات الاستخراج منذ عام 2011، أما في الساحل الفلسطيني فقد كشف عن احتياطي للغاز الطبيعي تقدر احتياطاته ب 122 تريليون قدم مكعب، وما يقارب 17 مليار برميل، وعليه فقد ارتفع إنتاج الغاز في إسرائيل من 12 مليار قدم مكعب في 1990 الى 265 مليار قدم مكعب في 2014، وفي المقابل كشف عام 2005 عن حقل غزة البحري باحتياطي يبلغ 1.17 تريلون قدم مكعب، وأيضا في عام 2012 تم اكتشاف حقل نوح المجاور مقابل قطاع غزة (مصطفى، 2016، ص50).

إن السياسات التي تتبعها إسرائيل وحرصها الدائم على السيطرة على جميع الموارد الطبيعية الموجودة في فلسطين، من مياه، ونفط، وغاز، وبوتاس، حالا دون استغلال هذه الموارد حتى الآن،

ونظراً إلى السيطرة الإسرائيلية التامة على الموارد الطبيعية كلها، فإن الاقتصاد الفلسطيني بات معتمداً بشكل كامل على الواردات، وخصوصاً من إسرائيل لسداد ما أُمكن من حاجاته المتعلقة بالنفط والغاز، سواء أكان ذلك للاستعمال المنزلي أو الصناعي، وتبلغ التكلفة السنوية للواردات النفطية في فلسطين (1,7) مليار دولار تقريباً، وفضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل تتحكم أيضاً في حجم وسعر المحروقات الواردة إلى الضفة والقطاع، وفي توقيت إدخالها، الأمر الذي جعل أسعار المحروقات في فلسطين موازياً لأغلى بلاد العالم، ووضع عائقاً أمام النهوض الاقتصادي الفلسطيني (مصطفى، 2015).

وهناك خطة إسرائيلية لحفر أربعين بئرا، منها 26 بئرا لاستخراج النفط والغاز معا، والبقية لاستخراج النفط فقط، ويوجد مخططات وخرائط تظهر مواقع هذه الآبار، وامتداد الحقل الفعلي إلى أراضي الضفة، كما تؤكد دراسات دولية، إلا أن هذه المواد هي تحت السيطرة الإسرائيلية الفعلية، ولا يوجد للفلسطينيين أي استفادة من مواردهم بأي شكل مباشر، أو مفيد دون أن تكون إسرائيل هي صاحبة القرار فيما يتعلق به (مركز المعلومات الفلسطيني، 2013).

أصدرت السلطة الفلسطينية في عام 2014 عطاء دولي للتنقيب عن النفط في الضفة الغربية وتحديدا في حقل رنتيس (تمتد على مساحة 432 كم 2 ما بين شمال مدينة قلقيلية وشمال غرب مدينة رام الله)، فوجود البترول في فلسطين يشكل فرصة ذات أبعاد إستراتيجية ومنفعة عظمى للاقتصاد الوطني الفلسطيني، حيث أن السوق الفلسطيني يعتمد بشكل كلي على الجانب الإسرائيلي لاستيراد المحروقات بأنواعها، مما يشكل عبئاً مالياً ضخماً على خزينة الدولة، وتشير الدراسات إلى أن حجم المخزون المتوقع يتراوح ما بين 30–186 مليون برميل بإيراد يصل إلى (1,04) مليار دولار من عوائد ضريبية وعوائد ملكية، بالإضافة إلى حصة الحكومة من البترول المستخرج وغيرها من العوائد والتي تقدر ب 60–70% من عوائد المشروع الكلية، ويكون صندوق الاستثمار الفلسطيني شريكا مع الشركة التي يتم اختيارها (صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2013، ص38).

في ظل عطاء التنقيب عن النفط فقد صاحبة مجموعه من شروط للدخول به، ومن ضمنها دخول صندوق الاستثمار الفلسطيني في شراكة مع الشركة التي سيتم اختيارها من خلال العطاء لتشكيل الشركة المطورة للمشروع، وذلك بصفته الذراع الاستثماري للدولة، بنسبة يتم تحديدها عن طريق المزايدة، بحيث لا تقل نسبة مشاركة الصندوق عن25% من المشروع، وسيقوم صندوق الاستثمار الفلسطيني بدفع جزء من تكاليف المشروع بنسبة تتوافق مع نسبة مساهمته وذلك وفقاً لما هو متبع عالمياً بخصوص مشاركة الأذرع الاستثمارية للدول في مشاريع البترول (تقرير هيئة الاستثمار، 2013).

مفهوم ضريبة المحروقات وأنواعها

تعرف المحروقات بأنها المواد التي بفعل احتراقها تنتج طاقة حرارية يمكن استغلالها صناعيا، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام كبرى المحروقات الصلبة، مثل فحم الخشب، والفحم الحجري، ومن ثم المحروقات السائلة، مثل النفط ومشتقاته، ثم المحروقات الغازية، مثل الغاز الطبيعي، وغازات تكرير النفط، وغازات تكرير الفحم الحجري، وأخيرا المحروقات النووية (مصطفى، 2016).

وتشكل الضرائب المفروضة على المحروقات الغالبية العظمى من الإيرادات العامة في دول العالم، وفي الوقت الذي تفرض فيه الضرائب غير المباشرة، بأشكالها ومسمياتها المختلفة على الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي تنال من جميع المستهلكين كلا حسب استهلاكه، وتعتبر الضرائب على المحروقات أساس هذه الضرائب، والتي يتحملها المستهلك النهائي (رداىدة، 2006).

تعد ضريبة البلو (ضريبة المشتريات) من الضرائب غير المباشرة التي تقوم هيئة البترول بنقل عبئها على التاجر الفلسطيني ليتم جبايتها في نهاية الشهر، وتحويلها لصالح الخزينة العامة، وتعد ضريبة البلو (ضريبة المشتريات) واحدة من أكثر أنواع الضرائب المفروضة على المحروقات، والوقود الصناعي المستخدم لتوليد الطاقة، وأكثرها كلفة على المستهلك الفلسطيني في الضفة

الغربيـة وقطـاع غـزة، وهـي ضـريبة مفروضـة علـى المحروقـات، فـي كـل مـن إسـرائيل والأراضـي الفلسطينية (هيئة البترول، 2015).

تعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب المفروضة على المحروقات، والتي تعرف على أنها ضريبة عامة على المبيعات تفرض على القيمة التي يضيفها النشاط للمنتجات الوسيطة عند كل مرحلة إنتاجية، وتطبق ضريبة القيمة المضافة في اكثر من 50 دولة من بينها كندا واليابان ودول أمريكا اللاتينية وجميع دول الاتحاد الأوربي وفلسطين (اندوراس، 2010، ص225).

ويرى الباحث أن ضريبة القيمة المضافة التي يتم فرضها على المحروقات بنسبة 2% زيادة أو نقصان عن ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، وهذا التفاوت هو نتيجة عملية لتطبيق بنود اتفاق باريس الاقتصادي فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة، ويترجم هذا التفاوت إلى ضريبة قيمة مضافة بنسبة 17% في إسرائيل، و15% في فلسطين، وتهدف هذه السياسة إلى الحد من عملية بيع السلع ومن ضمنها المحروقات في سعر أقل في فلسطين.

الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع المحروقات

بناء على بروتوكول باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير وإسرائيل تم تأسيس هيئة البترول الفلسطينية لتكون الهيئة المشرفة والمسؤولة عن إدارة قطاع المحروقات في الأراضي الفلسطينية، وأنشئت الهيئة بمرسوم رئاسي كهيئة عامة مستقلة تتبع مكتب رئيس السلطة بشكل مباشر (أبو هنطش، 2009).

تضم الهيئة العامة للبترول عدة دوائر مثل: المشتريات، والمبيعات، والشؤون المالية، والتراخيص والسلامة العامة، والإصابة والتشغيل، والرقابة النوعية، والمشتريات، وتضم الهيئة عدد من المكاتب موزعة في كافة أنحاء الوطن لتسهيل الخدمات المقدمة وتفعيل طرق الأمن والسلامة، ويبلغ عدد الموظفين (109) موظف من مختلف التخصصات في الضفة الغربية، وتسعى الهيئة للنهوض بالقطاع النفطي، والبترولي، والبتروكيماوي، للوصول به للوضع الأمثل، وترسيخ نظام فعال ومستقل، قادر على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتزايدة للمجتمع الفلسطيني، من

خلال تأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات النفطية (بنزين، سولار، كاز، غاز طهي)، والزيوت المعدنية، والغاز الطبيعي بما فيها الاستيراد المباشر، كما وتعمل على تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها، وتوفير شروط الأمن والسلامة العامة وطرق التخزين السليمة، بالإضافة إلى منح التراخيص المطلوبة والعمل على توفير الأنظمة واللوائح المنظمة لهذا القطاع، كما وتعمل الهيئة على تحديد أسعار الوقود شهريا بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي العام للسلطة الوطنية ومعدل دخل الفرد الفلسطيني، وتطوير الصناعات البتروكيماوية والصناعات الهيدروكربونية والبلاستيكية فيما يتعلق بمشتقات البترول بما يتفق مع خطط التنمية المستقبلية بالتنسيق مع الجهات المتخصصة الأخرى، حث تسعى لمنع التهريب ومراقبة الجودة للمشتقات النفطية، وتوفير مخزون استراتيجي من المشتقات النفطية، كما تقوم الهيئة بتقديم خدمة الاستشارات الفنية المجانية لأصحاب المحطات (وزارة المالية الفلسطينية، 2016).

انجازات الهيئة العامة للبترول:

1. تحصيل الديون القديمة المترتبة على أصحاب المحطات وفق آلية جدولة للديون.
2. تعويم عملية نقل المحروقات وفق آلية تسعير تراعي المسافة بين مراكز التوزيع ومحطات الوقود، وتحويل المستحقات المترتبة لأصحاب المحطات عن طريق الحوالات البنكية.
3. ضبط جودة المحروقات قبل دخولها إلى السوق الفلسطيني من خلال أخذ عينات عشوائية من الصهاريج الإسرائيلية.
4. الرقابة على جودة المحروقات في السوق الفلسطيني من خلال فريق التفتيش التابع لدائرة الرقابة وضبط الجودة.
5. إعداد استدراج عروض أسعار مناسبة، وحماية حقوق السلطة الفلسطينية بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة للهيئة وذلك للوصول إلى اتفاقية توريد تضمن أفضل الأسعار والخدمات (وزارة المالية الفلسطينية، 2015).

صلاحيات الهيئة العامة للبترول

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (17) لعام 2008م مادة(2) بشأن نظام التراخيص الصادرة عن الهيئة العامة للبترول، فإن الهيئة تمارس الصلاحيات التالية:

1. منح وتجديد التراخيص التالية مع عدم الإخلال بالشروط الخاصة بكل من الجهات ذات العلاقة، والتراخيص اللازمة لإنشاء المحطات، وترخيص الوكالات.
2. الموافقة على مواقع خزانات الغاز المسال وتمديداتها في الإنشاءات السكنية والصناعية.
3. الإذن بترخيص الصهاريج ومركبات توزيع اسطوانات الغاز المطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية.
4. الرقابة والإشراف على المحطات والوكالات المرخصة لغايات ضمان الالتزام بأحكام هذا القانون(وزارة المالية الفلسطينية، 2015).

وكانت من صلاحيات الهيئة اختيار الشركة الإسرائيلية المزودة، بالرغم من أنه يجوز اختيار شريك آخر مزود للمشتقات النفطية للأراضي الفلسطينية، وطبيعة الاتفاق الاحتكاري كمصدر، فقد أتاح اتفاق باريس الاقتصادي للفلسطينيين استيراد المنتجات البترولية من دول أخرى غير إسرائيل، وكان الاختيار قد وقع على شركة "دور" الإسرائيلية، وقامت الشركة بموجب هذه الاتفاقية الاحتكارية بتزويد المناطق الفلسطينية بجميع احتياجاتها من المشتقات النفطية، وفي 2006 تم اتفاقية مع شركة "باز" الإسرائيلية لتزويد مناطق الضفة الغربية بالوقود، وتلاها اتفاق في عام 2012 مع شركة بازان ليصبح الوضع الحالي وجود شركتين إسرائيليتين مزودتين للمحروقات مناصفة وهما شركة باز وشركة بازان (ابو هنطش، 2009).

الإطار القانوني

صدر قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم (36) لسنة 1960 في زمن الحكم الأردني للأراضي الفلسطينية، إذ يعتبر هذا القانون الوحيد المعمول به في الأراضي الفلسطينية،

ويعمل بهذا القانون بالإضافة إلى قانون 1954 الإسرائيلي والذي ينظم الجانب القانوني فيما يتعلق بقطاع النفط والمحروقات في فلسطين (ديوان الفتوى والتشريع، 2015).

وبعد توقيع اتفاق أوسلو بين الجانبان الإسرائيلي ومنظمة التحرير في 1994، تم إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وكانت المنتجات البترولية كما أسماها الاتفاق من ضمن الأمور التي بحثها الاتفاق، والتي أشارت المادة (3/بند 12) إلى أنه: (أ) ستكون المقاييس الأردنية كما حددت في الملحق المرفق بالاتفاقية، مقبولة في استيراد المنتجات البترولية إلى المناطق في حال استجابتها لمتوسط المقاييس القائمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة الأمريكية، التي وضعت معاييرها حسب الظروف والجغرافية في إسرائيل، وقطاع غزة، والضفة الغربية، وستحال حالات المنتجات البترولية التي لا تستجيب إلى هذه المواصفات إلى لجنة خبراء مشتركة من أجل إيجاد الحل المناسب لها، وللجنة أن تقرر ثنائيا قبول مستويات مختلفة لاستيراد البنزين تستجيب للمقاييس الأردنية رغم أنها لا تستجيب في بعض المعايير لمقاييس المجموعة الأوروبية أو المقاييس الأوروبية، وتعطي اللجنة قرارها في 6 أشهر وفي انتظار قرار اللجنة ولفترة لا تزيد عن (6) أشهر من توقيع الاتفاقية، وللسلطة الفلسطينية أن تستورد البنزين وفقا لاحتياجات هذا السوق على أن يكون (1) هذا البنزين معلما بلون معين مختلف عن ما يسوق في إسرائيل، (2) تتخذ السلطة كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل. (ب) لن يتجاوز الفرق في الثمن النهائي للمستهلك في المناطق (15%) من السعر النهائي للمستهلك في إسرائيل، وللسلطة الحق في تحديد أثمان المنتجات البترولية عدا البنزين للاستهلاك في المناطق. (ج) إذا اتفقت مستويات البنزين المصري مع شروط الفقرة (أ) يسمح باستيراد البنزين المصري (أبو هنطش، 2002).

وتستند تنظيم التراخيص لمحطات الوقود على قانون إصدار التراخيص لعام 1995 والمتعلق بتنظيم وترخيص محطات الوقود الفلسطينية، إلا أن عملية الترخيص كانت تتعرض لمشكلة تتعلق بالمماطلة في منح الرخصة، ومطالبة هيئة البترول بالدخول كشريك بنسبة 25% دون مساهمة في الاستثمار، أو بنسبة 50% إذا ما تم الإسهام بالخزانات والآلات المطلوبة لمدة تصل الى 8 سنوات (كايد وآخرون، 2005، ص20).

بعد نحو ثلاث سنوات على عمل هيئة البترول أصدر المجلس التشريعي في 1997 مشروع قانون الهيئة العامة للبترول بالقراءة الثانية، إلا أنه رفض من قبل الرئيس الفلسطيني، وتم تحويلها إلى وزارة المالية في حزيران 2003، ولم تحتكم الهيئة في إدارة شؤونها، وآليات عملها إلى قانون محدد، أو أنظمة معينة (أبو هنطش، 2009).

وبعد إحالة الهيئة العامة للبترول في العام 2003 إلى وزارة المالية الفلسطينية، كانت الهيئة شريكة بنسبة تتراوح ما بين 25%–50% في ملكية بعض محطات المحروقات ويصل عدد المحطات حالياً إلى (294) محطة منها (266) محطة محروقات و (28) محطة غاز، وتعتبر هذه المحطات موزعة بشكل غير مناسب لعدد السكان، بحيث تتركز معظمها في الخليل، ورام الله، بنسبة تصل إلى الثلث والباقي إلى باقي المحافظات الفلسطينية (هيئة البترول، 2017م).

أدى الانقسام الفلسطيني في عام 2007 إلى تأثر الهيئة العامة للبترول، وأصبحت كغيرها من المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، أي أنها فقدت جميع صلاحياتها، وأصبح وضعها مختلفا تماما عن مثيلتها في الضفة الغربية، وقد سبق بأن صدر قرار عن مجلس الوزراء الفلسطيني لعام 2003، بضم الهيئات العامة للتبغ، والهيئة العامة للبترول، واللجنة العليا لتمويل الاستثمار إلى وزارة المالية، وأن الهيئة العامة للبترول بالرغم من ضمها إلى وزارة المالية إلا أنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وهو ما ساهم في استمرار اللبس حول استقلالية الهيئة العامة للبترول أو من حيث مسماها الرسمي هيئة عامة أم إدارة عامة؟ مجلس الوزراء الفلسطيني ينظر إلى الهيئة العامة للبترول على أنها هيئة عامة كما ورد في قرار الصادر في عام 2008 تحت عنوان قرار مجلس الوزارة الفلسطينية في رام الله رقم (17) لعام 2008 فقد جاء باللفظ بأنها هيئة عامة وليس إدارة عامة (الشعيبي، 2014، ص5).

وبالرغم من إحالة هيئة البترول لوزارة المالية وإخضاعها لرقابة ديوان الرقابة الإدارية والمالية، فإن مسمى الهيئة وتعريفها لا يزال موضع اختلاف بين هيئة مستقلة، أو إدارة بحكم أنها تابعة لوزارة المالية، ويتضح من هذا الاختلاف في المسمى في المادة (31) من قانون ديوان

الرقابة المالية والإدارية لسنة 2004 فإن الهيئة العامة للبترول تخضع لرقابة ديوان الرقابة سواء تم النظر إليها كهيئة عامة مستقلة أو إدارة باعتبارها تابعة لوزارة المالية (الشعيبي، 2014، ص27).

وبالرغم من هذه القوانين المنظمة، إلا أن قطاع المحروقات لا زال يفتقد إلى الإطار التشريعي المنظم، والذي يحدد الأصول، والمبادئ لإدارة هذا القطاع بشفافية، وبالرغم من محاولة سن قانون خاص ينظم هذه المؤسسة في نهاية 1997، إلا أن عدم إصداره من قبل مؤسسة الرئاسة وعدم نشره في الوقائع الرسمية حتى تاريخه أبقى على حالة الفراغ التشريعي فيما يتعلق بهذا الجانب (أمان، 2015، ص46).

كيفية الحصول على المحروقات

لقد شكلت تجارة المحروقات في فلسطين أهمية بالغة من الإيرادات المحلية وهي أحد أهم مصدر من مصادر الدخل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد كانت أولى السياسات التي اتبعتها السلطة الفلسطينية تتمثل في السيطرة الكاملة على قطاع توزيع البترول، من خلال هيئة مستقلة، حيث بذلت الهيئة جهود في الحصول على المحروقات من عدة مصادر ومثال ذلك المحاولات المتعددة للاستيراد من فنزويلا والعراق ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لأسباب متعددة وموضوعية مختلفة، وقامت بعقد الاتفاقات مع الشركات الإسرائيلية دون التقيد بتطبيق مبدأ المنافسة وفق قانون الشراء العام، وترى الهيئة أن الأمر مبرر لسببين أن الشركات الإسرائيلية الأخرى المتاحة لا تستطيع منافسة الشركتين الحاليتين من حيث السعر والجودة والخدمات الإضافية الأخرى، ولكن الأمر يبقى محل انتقاد الكثير من المراقبين، وكما أن تبرير الهيئة العامة للبترول أيضاً غير متحقق منه خاصة في ظل استمرار طول فترة التعاقد مع الشركتين الاحتكاريتين المزودتين للمحروقات حالياً إلى المناطق الفلسطينية، كما ومارست الهيئة صلاحيات إصدار التراخيص لمحطات التوزيع بصورة عشوائية، وفي المقابل ارتفعت أسعار المحروقات في فلسطين في الفترة ما بين 1994-2003 حتى أنها فاقت أسعار منتجات البترول في إسرائيل (كايد وآخرون، 2005، ص8).

وقد كانت الأسواق الفلسطينية مكانا للتنافس بين الشركات الإسرائيلية مثل: باز وسونول وديليك والتي توحدت فيما بعد تحت مسمى شركة بادسكو وأصبحت الشركة التي تزود الضفة بالوقود بشكل احتكاري حتى عام 1992 إلا أن سمحت إسرائيل لظهور شركات أخرى مثل شركة دور، حيث عانى موزعي الوقود الفلسطينيين من الاحتكار الإسرائيلي لعملية التوزيع وأيضا في تحكم الشركات في العمولة التي تحصل عليها من أصحاب المحطات الفلسطينية (كايد وآخرون، 2005).

أما فيما يتعلق بشراء المحروقات، فإنه يتم تحديد الكميات المطلوبة من قبل هيئة البترول شهرياً، وبعد ذلك يتم إرسال كشف بالكميات المطلوبة إلى الشركات المزودة التي يتم التعامل معها لكي تقوم بالتزويد خلال الشهر التالي، ويتم دفع ثمن هذه الكميات الموردة إلى الشركات المزودة، ومن ثم يتم استرداد ضريبة القيمة المضافة على المحروقات وضريبة المشتريات (البلو) خلال جلسة المقاصة التي تعقد شهريا، وتحول هذه الضرائب لصالح الخزينة العامة ولا تسجل في سجلات الهيئة وتظهر الهيئة خسائر مباشرة من جراء البيع بأقل من سعر التكلفة إضافة إلى أعباء المصاريف التشغيلية الأخرى، وتقوم هيئة البترول بالتعامل مع شركتين لتزويدها بالوقود من خلال اتفاقيات مبرمة مع تلك الشركات بعد استدراج عروض الأسعار وهاتين الشركتين مقرهما إسرائيل، وهما شركة باز وهي شركة تمتلك مصفاة بترول ومقرها يكوم، وشركة بازان حيفا وهي شركة تمتلك مصفاة بترول في حيفا، إذ لا يوجد في إسرائيل سوى شركتين تمتلك مصافي للبترول (مقابلة مدير المشتريات هيئة البترول، 2016).

وتوضح دائرة المقاصة في وزارة المالية طريقة التقاص مع الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالضرائب على المحروقات، إذ يتم تزويد كشف بكميات الوقود الموردة من الجانب الإسرائيلي، والتعرفة التي تضعها هيئة البترول والتي تتمثل في ضريبة المشتريات (البلو)، وبعد ذلك تقوم دائرة المقاصة بإعداد كتاب يحوي حاصل ضرب الكمية بالتعريفة الجمركية وإخراج إجمالي القيمة المستحقة على الجانب الإسرائيلي بشكل شهري (مقابلة موظف دائرة المقاصة، وزارة المالية، 2016).

ويتم إصدار اتفاقية عروض أسعار من قبل الهيئة كل سنتين، ويتم توزيعها على الشركات الموزعة والمنتجة للبترول في إسرائيل، وبناء على أقل الأسعار يتم اختيار الشركة والتعامل معها من خلال إبرام عقد توريد، وبسبب منافسة العروض المقدمة من قبل الشركتين بازان وبازان حيفا، فإن التعامل معهم كانت لمدة طويلة، بسبب امتلاكهم للمصافي والأسعار المنافسة، وتتقاسم الشركات حصص تصل بنسبة 100% من السوق الفلسطيني بواقع 50% لكل شركة بالتساوي (مقابلة مدير المشتريات هيئة البترول، 2016).

إن هيئة البترول عند تحديدها لكميات الاستهلاك الشهري تعتمد على الكميات المستهلكة خلال الأشهر السابقة، وبعد ذلك تقوم بتقديم الطلب بالكميات المطلوبة قبل 15 يوما من الشهر المنوي تزويد الكميات به حتى يسمح لشركات المتعاقد معها بإنتاجه وتجهيزه، وحسب الاتفاق المسموح به للهيئة في زيادة أو نقصان ما نسبته 7% من الكمية المطلوبة، وبعد ذلك تقوم الهيئة بطلب الكميات لما تحتاجه المحطات في بداية الشهر ولا تتجاوز الكمية المطلوبة اليومية عن الكميات التي تم الاتفاق عليها وطلبها خلال الشهر كاملة (مقابلة مدير المشتريات هيئة البترول، 2016).

وفيما يتعلق بتفريغ الكميات المشتراة، ففي غزة يتم تفريغها في معبر كرم أبو سالم تفريغا مباشرا من شاحنة الى أخرى خلال أنابيب دون ان يرى أحد الطرف الآخر، أما في ترقوميا فيتم التفريغ بشكل مباشر من خلال أنابيب من شاحنة إلى أخرى، ويرى كل طرف الطرف الآخر، كما وهنالك مخزن للغاز يتم التخزين فيه، أما بالنسبة للسولار والبنزين فلا يوجد مخازن، ويتم التفريغ بشكل مباشر، وفي منطقة نعلين فيوجد فيها مخازن للمحروقات تخص هيئة البترول، وتقوم الشاحنات الإسرائيلية بتفريغ الحمولة في هذه الخزانات، وتقوم الشاحنات الفلسطينية بأخذ احتياجاتها وتوزيعها على المحطات، وتتراوح سعة المخازن 2/1 مليون طن من الغاز، و1 مليون لتر من البنزين و1 مليون لتر من السولار (مقابلة مدير المشتريات هيئة البترول، 2016).

تقوم شركات النقل الفلسطينية بالتوزيع على محطات الوقود، ولدى بعض المحطات صهاريج خاصة بها، وتقوم بأخذ احتياجاتها وتخصم أسعار النقل من الفاتورة، كما يوجد بعض

المحطات عملت على تأسيس شركة نقل مثل: شركة الهدى، وشركة السهل الساحلي، التي تقوم بنقل المحروقات إلى محطات الوقود، ويتم اختيار هذه الشركة من قبل صاحب محطة الوقود، وتقوم الهيئة حالياً بدفع كامل تكاليف النقل لمحطات المحروقات خصماً من فاتورة المبيعات، وتحاسب الهيئة على تكاليف النقل لكل 1000 لتر، ويتم تحديد سعر النقل حسب كل محافظة، وهنالك ثلاث طرق لدفع ثمن المحروقات من خلال هيئة البترول، والتي تتمثل بالطرق التالية: نقدا، ائتمان بدون كفالة، أو إئتمان بكفالة بنكية تغطي سقف الإئتمان، أما بالنسبة لبعض محطات المحروقات التي يترتب عليها ديون سابقة للهيئة، فيتم جدولتها وتقسيطها على أشهر وتقوم بدفع ثمن الكميات المطلوبة الحالية نقداً (مقابلة مدير المشتريات هيئة البترول، 2016).

ويوضح مدير المشتريات في هيئة البترول، إن سبب بيع البترول بسعر أقل منه في إسرائيل؛ لأن دخل المواطن الفلسطيني أقل من المواطن الإسرائيلي، كما أن هذا الإجراء يحد من عمليات التهريب للمواد النفطية بسبب عدم السيطرة على المعابر، وبسبب وجود المستوطنات القريبة من القرى الفلسطينية، وهو ما يسبب بخسارة لدائرة هيئة البترول بسبب البيع بدون فواتير، وحرمان الخزينة الفلسطينية من عوائد ضريبة البلو والقيمة المضافة المفروضة عليها، ونتيجة بيع المحروقات ككل وبسعر أقل من إسرائيل يسبب خسارة لدائرة الخزينة العامة، وتقوم الهيئة بإعداد تقرير وكشف توضيحي حول الخسارة وتقوم الخزينة بتغطيتها من إيرادات البترول ككل.

آلية عمل دائرة التراخيص وإصدار الرخص الخاصة بمحطات المحروقات

تعمل هيئة البترول ضمن منظومة تتمثل بأنظمة فرعية، تمثل نظام خاص بالتراخيص لأصحاب محطات الوقود، كون الهيئة هي الجهة المشرفة على تنظيم منح الترخيص للمحطات الجديدة والقائمة، كما أن هذا النظام يتبع أيضا نظام فرعي خاص بالمواصفات والمقاييس والذي يراعي ضبط جودة المواد الخام والآلات المستخدمة في المحطات، وتتبع هذه الأنظمة أنظمة فرعية أخرى تتعلق بالنظام المالي الذي تشرف عليه وزارة المالية، وتنفيذ مواد قانون الجمارك المتعلقة بالمحروقات، وأيضا احتساب القيمة المضافة وتطبيق البنود القانونية المتعلقة بها (مقابلة مدير المشتريات هيئة البترول، 2016).

وحسب مقابلة أجريت مع مدير دائرة التراخيص في هيئة البترول، فإن الهيئة متوقفة حالياً عن منح أي تراخيص جديدة لمحطات الوقود، ففي عام 2012 تم إصدار أمر بإتلاف كافة طلبات منح الترخيص قبل 2012، والتي مضى عليها (6) أشهر دون إجراء أي تعديل عليها، إلا أن الأمر قد توقف عن التنفيذ خوفاً من احتجاج المواطنين واحتفظ بها في مخازن الهيئة، وتقدر الهيئة عدد الطلبات المقدمة بحوالي 800 طلب حتى عام 2009 و 217 ما بعد 2009 وحتى الآن، ولكن ما يتم على أرض الواقع فهو إعادة بيع التراخيص القائمة أو إعادة افتتاح لها بإدارة جديدة، وهناك حالات يتم فيها إصدار التراخيص من قبل مدير الهيئة بصفته لحل الإشكالات، ولكن هذه الاستثناءات توقفت مع استلام الإدارة الجديدة لهيئة البترول وذلك لعدم تعرضها للمسائلة، إلا أن هناك استثناءات أخرى وهي التي تتعلق بطلب من وزير المالية وهو الذي يمتلك صلاحيات إصدار رخص جديدة، ويترتب على الهيئة الالتزام بهذه التعليمات، ومن خلال وزارة المالية، يشكل وزير المالية مجلس استشاري يتكون أعضائه من (7) أعضاء يتم من خلال هذا المجلس النظر بخصوص التراخيص، وعليه تصدر دائرة التراخيص في هيئة البترول نماذج وشروط جديدة لمنح التراخيص، والتي تشمل موافقات الجهات المعنية مثل الدفاع المدني، والحكم المحلي، ووزارة المواصلات، والخبرة، والوثائق الإدارية الأخرى (مقابلة مدير دائرة التراخيص لهيئة البترول، 2016).

وفي حال صدر الإذن بالترخيص، يتم الكشف عن موقع المحطة المقدمة، وتقوم على ذلك لجنة مشتركة من الحكم المحلي والدفاع المدني، ووزارة المواصلات بالكشف عن هذا الموقع وتكتب كل جهة تقريرها لدائرتها، ومن ثم تراجع هيئة البترول هذه التقارير وعلى ضوئها يتم إصدار الترخيص، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات هي بروتوكولات عرفية وليس موضحه بشكل قانوني، وفي عام 2015 أصدر وزير المالية قرار بمنح تراخيص جديدة لمحطات وقود، إلا أن هذا الطلب لا زال تحت الدراسة بحجة الحاجة إلى مراجعة الآليات والوثائق الإدارية والفنية المطلوبة (مقابلة مدير دائرة التراخيص لهيئة البترول، 2016).

وتقدر دائرة التراخيص في هيئة البترول الفلسطينية التكاليف الكلية لإنشاء محطة غاز بواقع مليون ونصف دولار أمريكي، مقارنة بمليون دولار لمحطات البنزين، وأما بالنسبة للمحطات القائمة، فهي موزعة حسب الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع محطات الوقود والغاز في فلسطين، الضفة الغربية

اسم المحافظة	عدد محطات المحروقات	عدد محطات الغاز
أريحا	7	1
طولكرم	20	1
قلقيلية وسلفيت	20	3
بيت لحم	21	2
نابلس	26	5
جنين	45	5
القدس ورام الله	48	7
الخليل	51	4
المجموع	266	28

المصدر: مدير دائرة التراخيص، هيئة البترول الفلسطينية، 2016

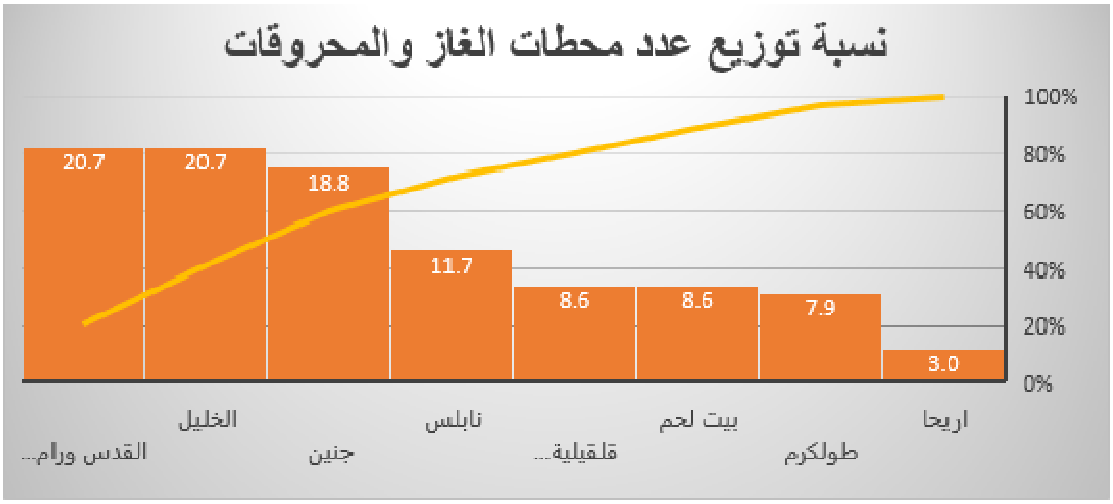

شكل (1): نسبة توزيع عدد محطات الغاز والمحروقات بالضفة الغربية.

ويلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن قطاع تعبئة الغاز والوقود يعمل فيه 266 شركة في الضفة الغربية توزع بين الخليل ورام الله بنسبة 41.4% والباقي 58.6% موزعة على باقي محافظات الضفة الغربية، وتبين إحصائيات جهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية وهيئة البترول أنه وبالرغم من زيادة شركات التوزيع ومحطات الوقود إلا أن استهلاك الفلسطينيين لمشتقات البترول بقي حول معدله السنوي، وهو ما يشير إلى أن هناك ثبات نسبي في نسبة استهلاك هذه السلع، وعدم النمو في هذا القطاع (قباجة، 2015، ص19).

آلية احتساب أسعار المحروقات

وشهدت الأسواق العالمية اضطرابات في أسعار النفط إذ وصل سعر برميل النفط في 2016 إلى 30 دولار، وقد تضررت بعض الدول من هذا الانخفاض، في حين كانت هناك بعض الدول التي استفادت من الانخفاض، وهناك فريق ثالث من الدول التي استفادت منه الحكومات دون شعوبها من الانخفاض مثل فلسطين وإسرائيل، حيث فصلت وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية القيم التي تضاف إلى سعر المصفاة لكل لتر البنزين 95 اوكتان، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) سعر البنزين عند استيراده/ لكل 1000 لتر

البيان	لكل 1000 لتر /شيقل إسرائيلي
سعر المصفاة	1548
تكاليف لوجستية وأخرى	201
ضريبة البلو	3016.53
التبخر أو الفاقد	7.74
المجموع الجزئي	4773.27
الضريبة المضافة	811.45
المجموع الكلي (سعر الهيئة)	5584.72

المصدر: (هيئة البترول، 2017م، شهر 2017/10).

حيث يمكن الوصول للسعر النهائي لكل لتر بعد إضافة عمولة محطة المحروقات وطرح قيمة الدعم المالي المقدم من قبل الحكومة في نهاية كل شهر، والذي يعتبر متغير من شهر إلى آخر تبعاً للسياسة العامة للحكومة (الهيئة العامة للبترول، 2017م).

وفي الحالة الفلسطينية التي تصنف من الدول النامية المستوردة بالكامل للمحروقات، فإن فاتورة المحروقات تشكل نسبة مرتفعة من مجمل فاتورة المدفوعات لعام 2004 ومما يزيد الطين بلة في الحالة الفلسطينية، وهو أن الأراضي الفلسطينية تستورد المشتقات النفطية أو المحروقات وليس النفط الخام، كذلك فإنها تستورد هذه السلع من الجانب الإسرائيلي التي تستخدم هذه الحاجة في كثير من الأحيان كورقة ضغط سياسي واقتصادي على الفلسطينيين (عليان، 2012).

وترتبط أسعار النفط العالمية بالقدرة الإنتاجية ومستوى المعروض للبيع وأيضا بحجم الطلب ومستويات النمو في الاقتصادات العالمية، وأيضا فإن التقلبات في أسعار في النفط تؤثر على النمو الاقتصادي العالمي (الهاملي، 2011، ص70).

كما أن عملية تحديد الأسعار هي مهمة أخرى من مهمات هيئة البترول، وفي عملية تسعير منتجات البترول الى محطات الوقود فيتم ذلك من خلال آلية معقدة فمثلا، تحصل المحطة على 300 شيقل لكل 1000 ليتر يتم بيعه من البنزين، ومبلغ 490 شيقل لكل 1000 ليتر سولار، و300 شيقل لكل 1000 ليتر كاز، كما تحدد الهيئة سعر مشتقات البنزين بحيث لا يقل عن 15% في إسرائيل (هيئة البترول، 2017).

وتطالب منظمات المجتمع القائمين على قطاع النفط والمحروقات الفلسطيني بالأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي عند تحديد الأسعار، ومنع الاحتكار في عملية الشراء والتوزيع وزيادة المخزون الاستراتيجي من النفط، تحسباً من أي ظروف طارئة، ومن الأطروحات المقدمة القيام بخصخصة هيئة البترول وإنشاء شركات للتجارة بالبترول، واقتصار عمل الهيئة على الدور الرقابي، والاكتفاء بتحصيل الجمارك من هذه التجارة، وضرورة تصويب الوضع القانوني للهيئة، ومنح القضاء دوره الحقيقي في المساءلة، والتأكد من تطبيق المعايير عند ترخيص محطات الوقود،

وتفعيل دور النقابات العاملة في هذا القطاع، إضافة إلى دراسة الإمكانيات الفعلية لاستيراد النفط بصورة مستقلة من الدول المجاورة، أو من مصفاة ميناء حيفا في إسرائيل بشكل مباشر، ومطالبة وزارة المالية بوضع لائحة تنظيمية لعمل الهيئة، بالإضافة إلى أن السلطة الفلسطينية لا تسيطر على كامل المناطق الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة ومناطق (C) في الضفة الغربية، مما يزيد من حجم ظاهرة تهريب المحروقات، ، والمحروقات، وتدعو بعض المقترحات إلى التنويع في استيراد النفط وعدم اقتصارها على إسرائيل فقط (الحياة، 2016).

وتشير البيانات المالية والمستندات التي تملكها الهيئة إلى أن إجمالي الديون المتعثرة والمترتبة على أصحاب محطات الوقود قد بلغت حتى نهاية العام 2017م نحو 160 مليون شيقل (هيئة البترول، 2017)، ونجمت هذه الديون بشكل أساسي نتيجة عدم التزام أصحاب المحطات بتسديد وتوريد إيرادات بيع المحروقات لحساب الهيئة خلال السنوات السابقة، وساهم في تفاقم هذا الدين الآلية السابقة المتبعة من قبل الهيئة إزاء هذا الملف وتهاونها في تحصيل الديون وامتناعها، لأسباب ودوافع غير معلنة، عن استخدام أدواتها المتاحة لتحصيل ديونها، سواء تلك الأدوات المتعلقة بالتوقف عن تزويد المحطات المتعثرة بالمحروقات، أو من خلال الاستعانة بالجهازين القضائي والتنفيذي من أجل تحصيل هذه الديون، ومن الإصلاحات التي قامت بها الهيئة إنهائها لعقود الاحتكار الخاصة بالنقل ومنح أصحاب المحطات وشركات الغاز باختيار شركة النقل المناسبة لهم (قباجة، 2013).

اتفاقية باريس الاقتصادية

يتميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من باقي اقتصاديات البلدان العربية بأنه اقتصاد قائم على سلسلة من الأحداث التاريخية التي أسهمت في تغيره، فمنذ عام 1917-1948، كان الاقتصاد الفلسطيني مسخراً لخدمة المجهود العسكري البريطاني وفي ذات الوقت مسخراً في إنشاء البنية التحتية للاقتصاد الإسرائيلي، وفي المقابل كان الإنسان الفلسطيني يعاني من تخلف في الصناعات التي كانت ترتكز على الزراعة والصناعات البدائية والتي تم عزلها عن سوقها الإقليمي والمتمثل في المحيط العربي برمته وأصبح الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين 1948م حتى عام 1993م تابعا بشكل كبير للاقتصاد الإسرائيلي.

وجاء بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994م، وهو الاسم المتداول للبروتوكول الاقتصادي الملحق باتفاقية غزة – أريحا، الموقعة بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وتحوّل البروتوكول لاحقا كجزء من اتفاقية أوسلو 2 (اتفاق المرحلة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة) الذي وقع في 1995، وقد جاء البند الاول من الاتفاق على أنه يؤسس العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ويشمل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية، والتي كان من المفترض أن تنتهي بحلول عام 1999م، إلا أن هذه المرحلة لم تنتهي وبقي الاقتصاد الفلسطيني مرهونا لاتفاقيات المرحلة الانتقالية(اتفاق باريس الاقتصادي، 1994).

وقد نظّم بروتوكول باريس العلاقات الاقتصادية في أربعة قطاعات تتمثل في العمل، والعلاقات التجارية، والمسائل المالية، والترتيبات النقدية، ففيما يتعلق بالعمل فإن اتفاق باريس يطلب أن تكون حركة العمل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل هي الوضع الطبيعي السائد، لكنه يترك كثيرا من الأمور لتقدير كل جانب ويشترط البروتوكول أن "كِلا الجانبين سيحاول الحفاظ على حركة عمالة طبيعية بينهما، شريطة أن يكون لكل جانب الحق في أن يُقرّر من فترة إلى أخرى حجم وظروف حركة العمالة إلى مناطقه، وإذا قام أي جانب بتعليق مؤقّت للحركة الطبيعية، فسيبلّغ الجانب الآخر على الفور".

أما المجال الثاني فهو يتعلق بالتبادل التجاري حيث فيما ينص بروتوكول باريس على تبادل البضائع الفلسطينية والإسرائيلية بين الجانبين بلا رسوم أو جمارك، وينص بروتوكول باريس على أن يتم استخدام نظام التجارة الخارجية وسياسة الاستيراد في إسرائيل كبرنامج لنظام التجارة الخارجية وسياسة الاستيراد في فلسطين (أي لا تستطيع السلطة الفلسطينية فرض رسوم وجبايات أخرى أقل من تلك التي تفرضها إسرائيل)، وينص بروتوكول باريس على أن يكون هناك استثناءات محدّدة لنظام التجارة الخارجية، تنطبق هذه الاستثناءات على:

1. استيراد بضائع محدّدة وفقاً لقائمة محددة (قائمة أ1) من منتجات تُنتج محلياً في مصر، والأردن، والدول العربية الأخرى مع "المنتجة محلياً" وتتقرّر وفقاً لقواعد الأصل المتفق عليها بين إسرائيل والفلسطينيين.

2. قائمة محدّدة (قائمة أ2) للبضائع المستوردة من الدول العربية والإسلامية والدول الأخرى، لكن من دون ذكر "المنتجة محلياً" أو قواعد الأصل.

3. قائمة محدّدة (قائمة ب) للبضائع اللازمة "لبرنامج التنمية الاقتصادي" الفلسطيني.

من الممكن أن تختلف الرسوم والجمارك والجبايات الأخرى (وكذلك الترخيص، والمعايير، والإجراءات) في قائمة أ1 وقائمة أ2 ضمن تقييد كمّي، يمكن أن تختلف الرسوم والجمارك والجبايات الأخرى في قائمة ب من دون أي تقييد كمّي، كما يمكن أن تختلف النسبة الفلسطينية لضريبة القيمة المضافة عن تلك الموجودة في إسرائيل، ولكن في نطاق ضيّق.

أما المجال الثالث فقد نص بروتوكول باريس على نوعين من التحويلات المالية من السلطات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، يتضمّن النوع الأول موردا ماليا عاما يتألف من (1) ضريبة الدخل التي تُخصم من العمال الفلسطينيين في إسرائيل (2) ضريبة القيمة المضافة (3) ضريبة الشراء على البضائع الإسرائيلية وبضائع الدول الثالثة (4) ورسوم الاستيراد على الواردات من الدول الثالثة، يتعلّق البند الثاني برسوم الضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل، وفي المجال الرابع وهو المتعلق بالمجال النقدي فقد أنشأ بروتوكول باريس سلطة نقد فلسطينية مُنحت الوظائف التقليدية التي يؤدّيها البنك المركزي من دون القدرة على إصدار عملة، وطلب البروتوكول تداول العملة الإسرائيلية (الشيقل الإسرائيلي الجديد) في الأراضي الفلسطينية ومنح إسرائيل سلطة فيتو فعّالة على إصدار عملة فلسطينية (دائرة شؤون المفاوضات، 2015).

ويحتوي اتفاق/بروتوكول باريس الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في نيسان من العام 1994م على (11) مادة، بالإضافة إلى المقدمة، حيث نصت المادة (3/ بند 12) من الاتفاق إلى آلية إدارة وتنظيم الشؤون المتعلقة بالمنتجات البترولية، حيث أشارت المادة إلى ما يلي:

أ. ستكون المقاييس الأوروبية كما حددت في الملحق المرفق بالإتفاقية مقبولة في استيراد المنتجات البترولية إلى المناطق في حالة استجابتها لمتوسط المقاييس القائمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة الأمريكية، وللسلطة الوطنية الفلسطينية أن تستورد البنزين للسوق الفلسطينية في المناطق وفقاً لاحتياجات هذا السوق على أن يكون البنزين معلماً بلون مميز مختلف عن البنزين المسوق في إسرائيل، وعلى السلطة الفلسطينية أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

ب. لن يتجاوز الفرق في الثمن النهائي للبنزين للمستهلكين في المناطق 15% من السعر الرسمي النهائي للمستهلك في إسرائيل، وللسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أثمان المنتجات البترولية عدا البنزين للاستهلاك في المناطق الفلسطينية (أبو هنطش، إبراهيم، 2009).

نسبة ضرائب المحروقات من الإيرادات

إن هيكل الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تتألف من الإيرادات المحلية (ضريبة الدخل قيمة مضافة، جمارك، مكوس سجائر، مكوس ومشروبات، أملاك) وإيرادات المقاصة التي تشكل أعلى نسبة من الإيرادات العامة، ومن ثم تأتي الإيرادات غير الضريبية والتي تتمثل بالرسوم غير الضريبية المحلية (رسوم طوابع بأشكالها) وتتمثل بالعوائد الاستثمارية.

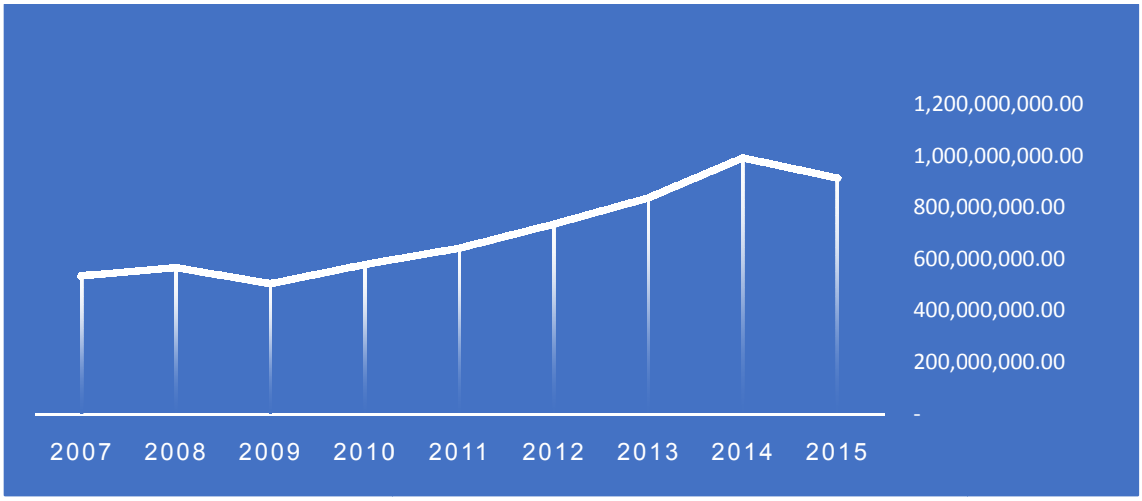

شكل رقم (2): ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات.

ويبين الشكل رقم (2) بأن ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات قد كانت في تصاعد مستمر منذ عام 2009 حتى عام 2015، إذ بلغت أعلى نسبة ارتفاع في نمو هذه الضريبة في العام 2013 – 2014 إذ بلغت نسبتها 18,4%، وبلغت أدنى نسبة نمو في ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات في عام 2008–2009 إذ بلغت نسبة النمو 10,9%، ويرى الباحث بأن تصاعد هذه الضريبة كان يعود إلى التعديلات التي أجريت على هذه الضريبة منذ مطلع العام 2009، إذ ارتفعت قيمة هذه الضريبة بما يقارب 14,7% لتثبت على هذا المستوى حتى عام 2014.

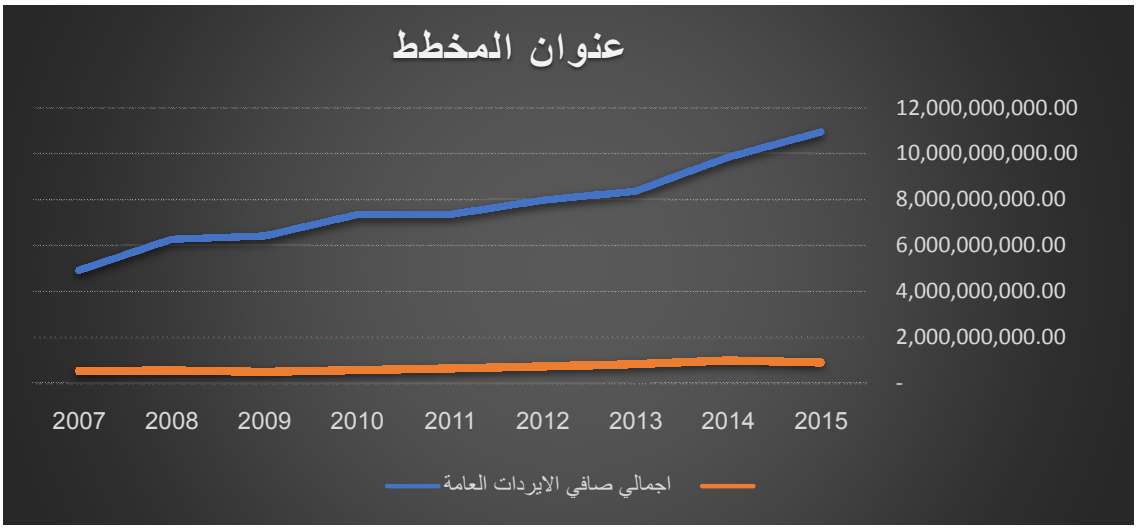

شكل رقم (3): ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات إلى إجمالي صافي الإيرادات.

في حين يبين الشكل رقم (3) ضريبة القيمة المضافة على المحروقات والتي شكلت أقل من 1 مليار شيكل من إجمالي صافي الإيرادات العامة، ويرى الباحث بأن مساهمة ضريبة القيمة المضافة على المحروقات هي نتيجة السياسات المالية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية في محاولة الحفاظ على مصدر إيرادات ثابت بغض النظر عن تقلبات سعر النفط في الأسواق العالمية وفي إسرائيل.

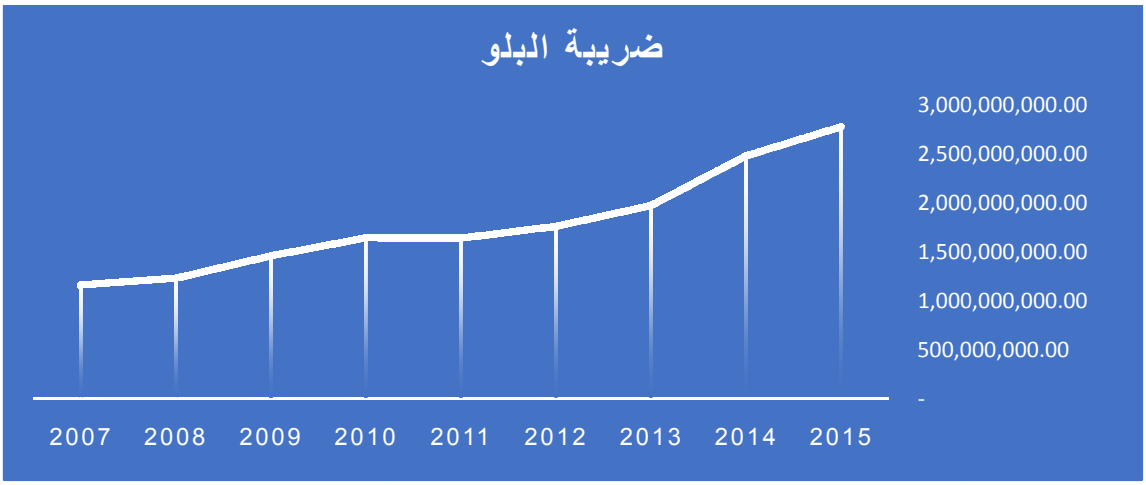

شكل رقم (4): ضريبة البلو .

يلاحظ من الشكل رقم (4) بأن ضريبة البلو في ازدياد منذ العام 2007 حتى 2015، وأن الزيادة فيها كان مرتفعة بشكل أكبر من ضريبة القيمة المضافة على المحروقات نتيجة ثبات سعرها المفروض على اللتر الواحد وأيضا في ارتفاع معدلات الاستهلاك السنوية للفرد في فلسطين والتي هي في تصاعد مستمر، ويتأكد ذلك لدى مقارنة إيرادات ضريبة البلو مع إجمالي صافي الإيرادات

العامة والتي تشكل ضريبة البلو ما يقارب 2-2.7 مليار شيقل سنويا، وتبلغ أعلى نسبة ازدياد في النمو في ضريبة البلو في عام 2014 إذ بلغت نسبة النمو 25,5% مقارنة بسنة الأساس 2007، وكانت في أدني مستوياتها في العام 2011، إذ بلغت 16% ويرى الباحث أن هذه النتيجة هي نتاج إصلاحات حكومية في مجال جباية الضرائب وخطة الإصلاح التي عكفت الحكومة على تنفيذها منذ العام 2011.

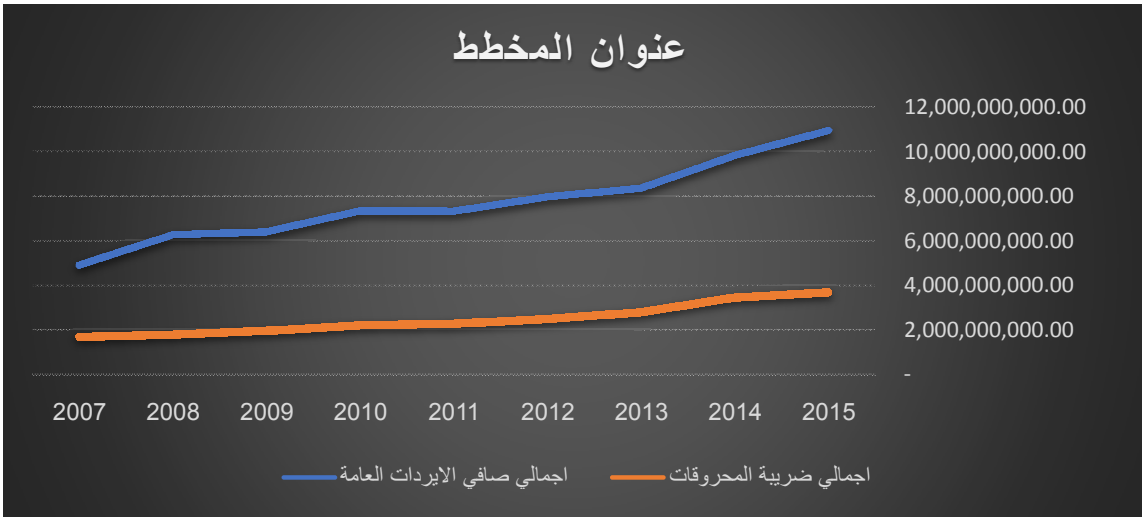

شكل رقم (5): إجمالي ضريبة المحروقات إلى الإيرادات العامة.

ويبين الشكل رقم (5) بان إجمالي ضريبة المحروقات كانت في تصاعد مستمر وقوي منذ العام 2007 حتى عام 2015، وهي تشكل 3-3.7 مليار شيقل من إجمالي الإيرادات العامة، وهي تشكل قرابة ثلث الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل خزينتها وتغطية نفقاتها، وكانت أعلى نسبة نمو لها في عام 2014 إذ بلغت نسبة 23,4% وكانت في أدنى مستوياتها في العام 2011 إذ بلغت 2,7%، ويرى الباحث بأن هذه النتيجة هي سلبية نظراً لعجز الدولة الفلسطينية عن التنويع في مصادر إيراداتها واعتمادها بشكل كبير على المحروقات كمصدر للإيرادات وتغطية النفقات العامة.

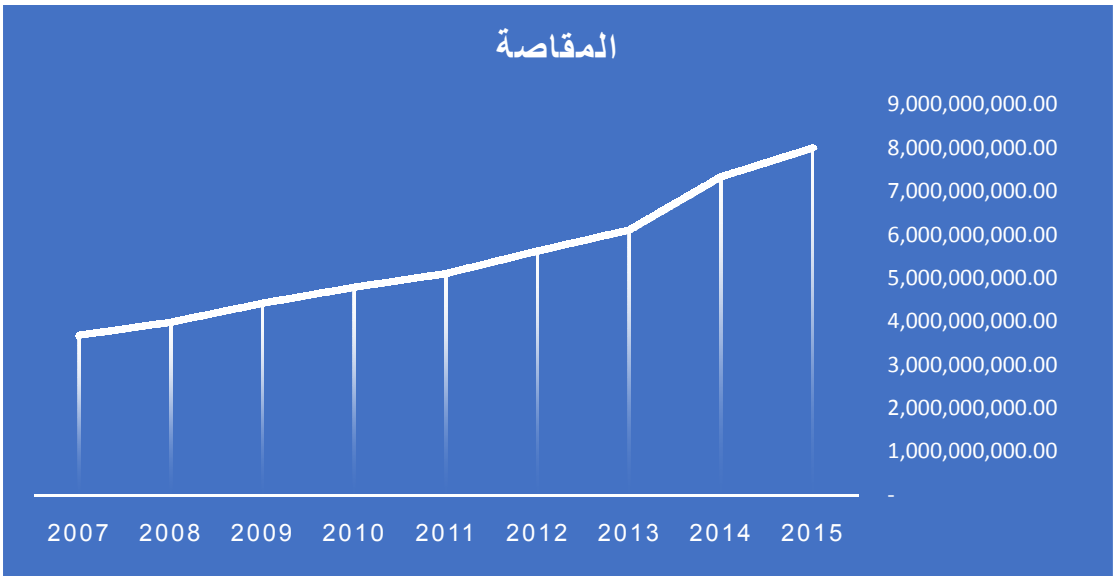

شكل رقم (6): إيرادات المقاصة.

يبين الشكل رقم (6) بأن المقاصة هي في ارتفاع كبير خلال فترة الدراسة، وهي تشكل ما يقارب 4-8 مليار شيقل سنويا، وكانت أعلى نسبة نمو لها في عام 2014 إذ بلغت نسبة النمو 20,1%، وأدنى نسبة نمو لها في عام 2011 إذ لغت 6,5%.

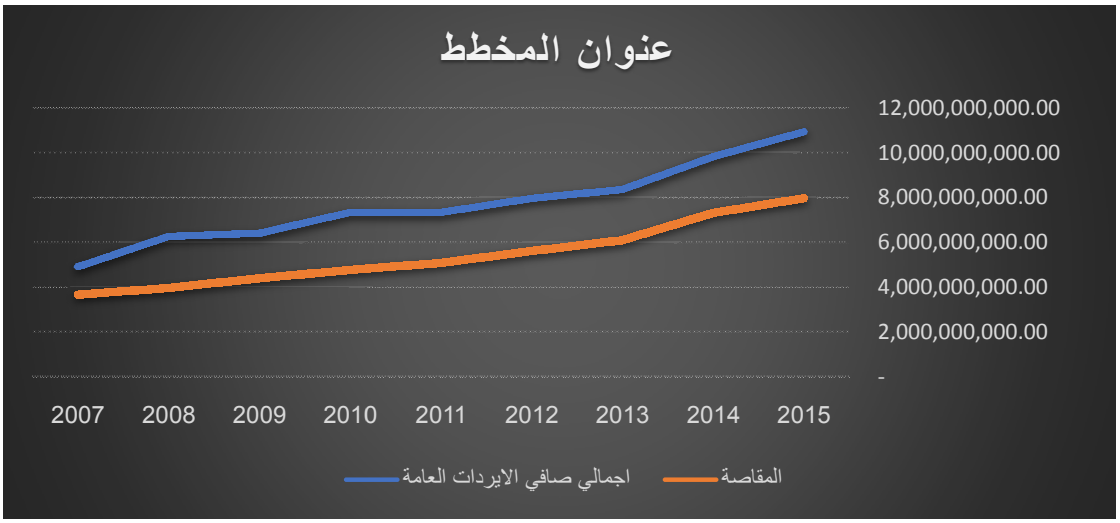

شكل رقم (7): إيرادات المقاصة إلى إجمالي صافي إيرادات المحروقات.

ويوضح الشكل رقم (7) حجم المقاصة من مجمل الإيرادات العامة الفلسطينية فهي تشكل أكثر من ثلثي إجمالي صافي الإيرادات العامة، ويشير الباحث بأن المقاصة تعتمد بشكل كبير على الجانب الإسرائيلي مما يجعله بشكل عملي المتحكم بثلثي إيرادات الخزينة الفلسطينية.

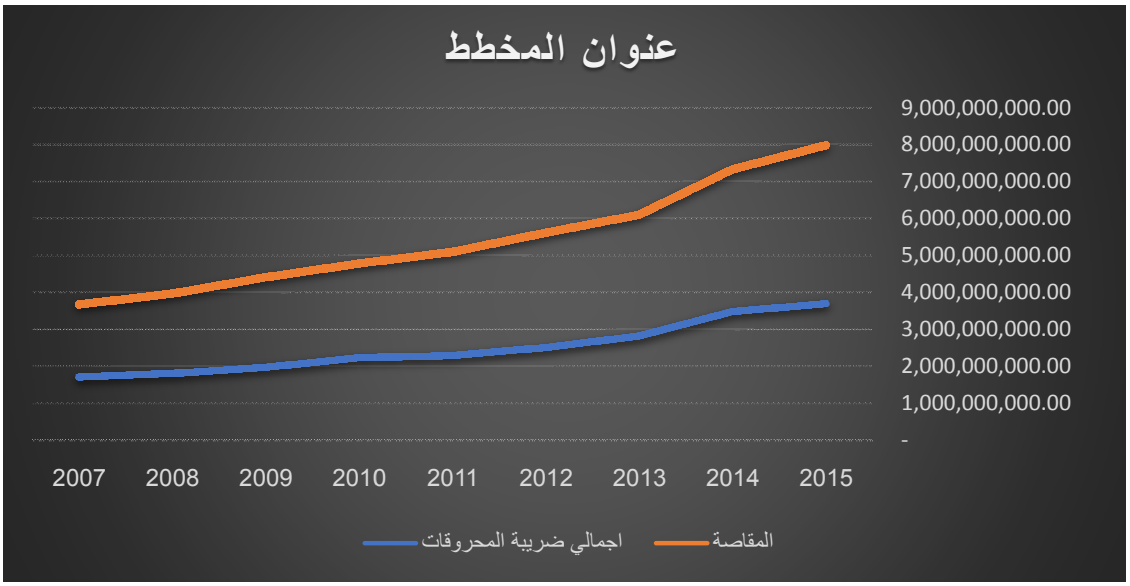

شكل رقم (8): إيرادات المقاصة إلى إجمالي ضريبة المحروقات.

يبين الشكل رقم (8) بأن إجمالي ضريبة المحروقات يشكل جزء كبير ما يقارب نصف إيرادات المقاصة، وهي في تصاعد متوازي مع إيرادات المقاصة، إلا أنها تباينت منذ العام 2011 وذلك حسب ما يرى الباحث بأنه نتيجة الإصلاحات الضريبة وخصوصا تلك التي أجريت على ضريبة القيمة المضافة وربطها مع الضرائب الأخرى مما يجعل التهرب الضريبي غير ممكن، وبالتالي زيادة حصيلتها (معهد ماس، 2012).

الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على أدبيات الموضوع، فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة نادرة ورائدة بمضمونها، وذلك لندرة الدراسات ذات الاختصاص حيث وجدت الباحث أن هناك العديد من الدراسات الفرعية المتعلقة بالموضوع والتي تناولت الإيرادات العامة ولم تتطرق بالبحث عن إيرادات ضرائب المحروقات والعائد المادي لخزينة الدولة، ويمكن إجمال أهم الدراسات التي تناولت الموضوع بالتالي:

أولا: الدراسات العربية:

دراسة داوود (2016) بعنوان: "أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي"، حيث بينت الدراسة بان إيرادات النفط يتم توجيه جزء من الفوائض النفطية للقطاعات (الصناعية،

والزراعية، والخدمية) والذي يعتبر ضرورة ملحة ذات أبعاد إستراتيجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لأهمية هذه القطاعات وما يوفره من سلع غالبا" للاستهلاك المحلي، وستظل عوائد تصدير النفط المصدر الأساس في تمويل تنمية قطاعات اقتصاد العراق في المستقبل المنظور بغية خفض الاعتماد على النفط وتزداد يوما" بعد يوم، كما تبين الدراسة بانه وفي عام 2011 بلغت عائدات النفط تقريبا" 95% من دخل الحكومة وكانت تعادل اكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي في العراق إن هذه الأرقام مرتفعة حتى بمعايير البلدان الأخرى الغنية بالموارد في الشرق الأوسط.

دراسة مصطفى (2016) بعنوان: "دراسة شاملة للموارد الطبيعية (باستثناء مصادر المياه والأراضي) في الضفة الغربية وقطاع غزة"، حيث بينت هذه الدراسة تحديد المخزون والتوزيع الجغرافي لهذه الموارد، وتبيان أهميتها للاقتصاد الفلسطيني، وتحديد معيقات الاستغلال، وتقديم التوصيات بشأن تطوير استثمار هذه الموارد، وحمايتها من النهب الاستعماري الإسرائيلي، فقد تطرقت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها على الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية إجراء مسوحات جيولوجية، وعمليات كشف وتنقيب عن الموارد الطبيعية والتي من ضمنها البترول الخام الذي يجب ان يكون على أسس علمية صحيحة، وبمساعدة هيئات دولية ذات الخبرة، وطرح عطاءات دولية للتنقيب عن هذه الموارد، وكما توصلت الدراسة الى ان الأراضي الفلسطينية يوجد لديها كميات كبيرة من البترول الخام داخل أراضيها وعلى الشواطئ التي تخضع لسيادتها.

دراسة الزهراء وعبد الحميد (2014) بعنوان: "الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الجزائري عبر تحليل احصائيات الفترة 1980 –2014"، حيث توصلت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى أن هنالك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر، اما في النموذج القياسي حاولت الدراسة بحث العلاقات بين محددات النمو الاقتصادي في الجزائر وتقلبات أسعار النفط الدولية عن طريق استخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطا، وتوصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط ومعدل البطالة واجمالي الاستثمارات وهذا ما أكده دوال الاستجابة الدفعية فقط وضح ان هناك اكثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاقتصاد الجزائري.

دراسة محمود (2014) بعنوان: "أثر التقلبات في أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، وبينت الدراسة أنه في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، حيث بينت هذه الدراسة معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، ،الناتج الداخلي، الميزانية العامة للدولة) في الجزائر منذ 2014م وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبيا على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

دراسة أبو هنطش (2009) بعنوان: "واقع الهيئة العامة للبترول "بين التقييم والتقويم"، حيث اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي واعتمدت على البيانات المنشورة والخاصة بهيئة البترول، كما بينت الدراسة أن في الأراضي الفلسطينية تعمل أكثر من 300 محطة ومركز لتوزيع المحروقات بمختلف أنواعها . وتتوزع هذه المحطات بشكل عشوائي وغير منتظم. كما بينت الدراسة أنه على صعيد الرقابة الخارجية، فقد بذل المجلس التشريعي جهوداً جيدة في هذا المجال، وأهمها هذه الجهود إقرار مشروع قانون هيئة البترول بانتظار المصادقة عليه من رئيس السلطة، حيث توصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات الفلسطيني يواجه بعض أشكال الاحتكارات، كما يواجه قطاع المحروقات احتكار الهيئة العامة للبترول لإدارة قطاع المحروقات وتوزيع الوقود في الأراضي الفلسطينية.

دراسة قباجة (2013) بعنوان: "سوق المشتقات النفطية"، حيث بينت الدراسة البحث في تقدير العرض والطلب على المشتقات النفطية في الضفة الغربية، كما وبينت بحث الوضع القانوني لقطاع المحروقات، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل وأجريت على البيانات المنشورة من هيئة البترول وجهاز الإحصاء الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات الفلسطيني يفتقر إلى البنية التشريعية والقانونية الخاصة به، كما بينت الدراسة بأن هناك سوء في توزيع المحطات العاملة في فلسطين.

دراسة (الخطيب، 2006) بعنوان: " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين عن الفترة 2003-1996 "، حيث بينت الدراسة أهم ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين منذ استلام السلطة الصلاحيات المالية سنة 1994 ، وعلى حجم الإيرادات الضريبية

ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة خلال الفترة (2003 – 1996)، واستخلاص أهم التوجهات في السياسية الضريبية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام، وخلصت إلى أن معظم القوانين المنظمة للضرائب قديمة ومطبقة منذ أن وضعها الاحتلال الإسرائيلي مع بعض التغييرات، وإلى أن الإيرادات تنقسم إلى مصدر داخلي وآخر خارجي وأن المصدر الداخلي عبارة عن إيرادات ضريبية وغير ضريبية، وكانت نسبة الإيرادات الضريبة 83% من المصادر الداخلية، وأما غير الضريبية فكانت نسبتها 17%، وأن بإمكان السلطة زيادة هذه النسبة فيما لو قدمت خدمات أفضل للمواطنين، وكذلك النفقات العامة تنقسم إلى نفقات جارية ورأسمالية وتطويرية، وأن النفقات الجارية شكلت بالمتوسط 75% من النفقات العامة، واستحواذ الرواتب والأجور على 47% من النفقات العامة، و62% من النفقات الجارية و80% من الإيرادات المحلية.

دراسة حميض (2006) بعنوان: "تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من عام (1995–2005)"، حيث وبينت الدراسة مدى أهمية وتأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية، وكذلك أثر انتفاضة الأقصى على الإيرادات الضريبية في فلسطين، لقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، حيث أشارت إلى أن ضريبة القيمة المضافة تشكل 52% من مجموع الإيرادات الضريبية، واحتلت الأهمية الأولى، وأوصى الباحث ضرورة وجود نظام يحقق التعاون بين السلطة الوطنية والمواطنين في العمل على ضمان وصول كامل استحقاق الشعب الفلسطيني من فواتير المقاصة، ونشر الوعي بين فئات الممولين خاصة الذين يحصلوا على فواتير المقاصة من الجانب الإسرائيلي، وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية وتأهيلها، لتصل إلى كافة المشتغلين وتشديد العقوبات على المتهربين، وتفعيل جهاز القضاء الفلسطيني وتشديد تطبيق العقوبات التي تخص التهرب من المقاصة، وإيجاد جهاز خاص لملاحقة ومعاقبة المتهربين من المقاصة، والعمل على توعية الجمهور بضرورة الحصول على فواتير المقاصة وتقديمها للدوائر الضريبية.

دراسة كايد (2005) بعنوان: "الهيئة العامة للبترول (المنجزات، المشكلات، التطلعات المستقبلية)"، حيث بينت الدراسة إلى أن قطاع البترول يحتل أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية

والاجتماعية في جميع المجتمعات المعاصرة وهنالك أسباب عديدة وأهمها الانعكاسات البالغة على نوعية حياة المواطن والتأثير في تكلفة الإنتاج والقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المختلفة في بلد وحيث أشارت أيضا الى ان تجارة المحروقات في فلسطين لها أهمية بالغة من حيث أنها تشكل أحد أهم مصادر الدخل للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 15-17 وخلصت الدراسة أن هيئة البترول نجحت في تحقيق دخل كبير لسلطة الوطنية الفلسطينية وفي توفير المحروقات للمواطنين في المناطق المحتلة إلا أنها من جهة أخرى كان لها العديد من الثغرات والقصورات والتي تمثلت في عدم بذل أي جهود في الاستيراد من الدول العربية وكما أن هنالك اتفاقيات سرية في التعاقد مع الشركات الإسرائيلية ، واقتصار نقل المحروقات على شركة نقل واحدة ، وكما قامت بإصدار التراخيص بشكل تعسفي وبشروط مجحفة، وضعف المخزون الاستراتيجي للبترول من منتجات البترول، وهنالك أيضا غموض تام متعلق بإدارة الإيرادات التي كانت تحصل عليها من خلال إيداعها بحسابات مستقلة عن خزينة السلطة وبدون إشراف وزارة المالية.

دراسة رابي (2003) بعنوان: " الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين"، حيث بينت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي توجب القيام بعملية الإصلاح للضرائب غير المباشرة في فلسطين وذلك من خلال التعرف على الضرائب غير المباشرة المطبقة في فلسطين ومدى ملائمة هذه الضرائب للاقتصاد الفلسطيني والوقوف على تطور هذه الضرائب منذ عهد الانتداب البريطاني وفترة الحكم الأردني ومن ثم فترة الاحتلال الإسرائيلي وصولا إلى فترة السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلصت الدراسة الى أن هناك أكثر من نظام ضريبي يحكم مناطق السلطة الوطنية كما أن الأهداف التي وضعت من أجلها هذه القوانين تختلف عن أهداف التنمية في فلسطين هذا بالإضافة إلى انخفاض العبء الضريبي للضرائب غير المباشرة في فلسطين بحيث أن وعاء هذه الضرائب قد استغل أكثر من طاقته، وقد أوصت بإلغاء أو تعديل اتفاق باريس الاقتصادي وبشكل جوهري، حتى تتمكن السلطة الوطنية من رسم سياستها دون قيود.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dumortier, J, & Marron, F, Zhang, J, 2017) بعنوان: "ضرائب المحروقات المحلية والفدرالية: الطريق نحو تمويل البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية"، حيث تشير الدراسة الى ان الضرائب على المحروقات تعتبر المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الخاص بالمواصلات والبنية التحتية الخاصة بها على المستوى المحلي والفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب التضخم وزيادة فعاليات استهلاكات الوقود فان هذه الضرائب تعد غير كافية من أجل مستلزمات قطاع المواصلات في معظم الولايات على المستوى الفدرالي، حيث قلت معدلات ضرائب المحروقات بسبب التزامها بنسبة محددة مسبقا من خلال قيمة العملة مقابل الجالون ، حيث تسعى الدراسة الحالية الى التنبؤ بدور إيرادات ضرائب المحروقات على إيرادات الضرائب الفدرالية بالاعتماد على تحليل السياسيات الضريبية وربطها بمؤشرات اقتصادية مثل التضخم، إذ تشير الدراسة إلى أنه في 40 سنة القادمة سوف تنخفض عائدات إيرادات الضرائب من 9,42- 5,50% في الولايات التي تربط الضرائب بالتضخم ولا تفرض ضرائب المبيعات، وإن معدل الارتفاع في إيرادات ضرائب المحروقات لغاية سنة 2040 مقارنة بسنة 2015 يقدر ب62%.

وفي دراسة أجريت من قبل (Shikaki , J, & Springer, 2015) بعنوان: "بناء الدولة بين النجاح والفشل، الحوكمة وانحدار الاقتصاد الفلسطيني"، والتي بينت بأن الموارد الاقتصادية المحلية والتي تتضمن ضرائب الإيرادات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب المحروقات، والتي تشكل ثلثي إيرادات السلطة وتمول ما يقارب 40% من نفقاتها في عام 2014-2013، وكانت إسرائيل تستخدم هذه الإيرادات كورقة ضغط سياسي على السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتشير دراسة (Ropenstyn & Lepry, 2001) بعنوان: "مصادر الإيرادات في البلديات الفلسطينية: التمويل المالي والواقع والإمكانيات"، والتي يشير فيها الى ان الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد يتميز بخصائص كثيرة تجعله حالة فردية من نوعها على مستوى العالم،

وهو يمثل شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني منذ 50 سنة، حيث تبين الدراسة بان البلديات لا تستفيد من عوائد الضرائب على المحروقات مثل قطاعات أخرى مثل الرسوم والتي تشكل0,07%، والطرق 0,01%، وغيرها من الإيرادات حيث تشكل الاستفادة من مشتقات البترول بنسبة 0%.

دراسة (Callan et al , 2008) بعنوان:" تأثير ضرائب المحروقات على الإيرادات في ايرلندا"، حيث بحثت الدراسة في عائدات ضرائب المحروقات من خلال دراسة تحليل توزيعات الدخل في جمهورية ايرلندا، حيث تشير الدراسة الى ان عائدات ضرائب المحروقات بمجملها تبلغ 20 باوند، وهي ذات تكلفة عالية على الأسرة الفقيرة او ذات الدخل المحدود، والتي يكون دخلها اقل من 3–4 باوند أسبوعيا، وتبين الدراسة بانه وبالرغم من ارتفاع ضرائب المحروقات في ايرلندا، إذا ما تم استخدامها للأغراض الاجتماعية او لتحقيق أهداف اجتماعية معينة فإنها تزيد من نصيب الأسرة الفقيرة من توزيع الدخل العام.

دراسة (Renner , 2017) بعنوان: "الفقر وآثار توزيعات الإيرادات ضرائب المحروقات في المكسيك"، حيث تشير الدراسة الى ان هناك آثار سلبية على الاسر من حيث الفقر، والمستوى المعيشي للأسر، حيث تبين الدراسة بان هناك فجوة بين إيرادات الضرائب الخاصة بالمحروقات ومؤشرات الفقر لدى الاسر في المكسيك، حيث تبين الدراسة بان ارتفاع معدلات الضرائب على المحروقات يسهم في رفع أسعار الأغذية وأيضا في ارتفاع في عدد الاسر المعوزة والفقيرة.

دراسة (Tiezzi , S, 2005) بعنوان: "تأثير المستوى المعيشي والتوزيعات على الأسرة الإيطالية وعلاقتها بضرائب المحروقات في بداية 1999"، وبينت الدراسة ضرائب المحروقات وتأثيره على أسعار المحروقات، ومقارنتها مع أسعار المواد الاستهلاكية، حيث خلصت هذه الدراسة بان الآثار المباشرة لارتفاع أسعار المحروقات يكون مباشرا على المواد الاستهلاكية والمستوى المعيشي للأسر الإيطالية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح لدى الباحث بأنها كانت تتعلق بمجموعة من المواضيع التي تهم الدراسة مثل الدراسات التي تناولت الإيرادات العامة ومثال على هذه الدراسات ، دراسات كل من زعيتر (2012)، ودراسة الخطيب (2006)، ودراسة حميض(2006)، ودراسة روبينستين وليبري (2001)، كما وجد الباحث بعض الدراسات التي تعلقت بالإيرادات الخاصة بالمحروقات مثل دراسة كل دراسة كايد (2005)، و دراسة داوود (2016).

كما لاحظ الباحث بأن الدراسات التي تناولت دور إيرادات ضرائب المحروقات على الإيرادات العامة كانت نادرة مثل دراسات كل من دراسة كايد (2005) ودراسة الزهراء وعبد الحميد (2014)، و دراسة محمود (2014)، ودراسة داوود (2016)، دراسة كالن وآخرون (Callan et al , 2008) ودراسة رينر (Renner , 2017)، ودراسة دومورتير وآخرون (Dumortier, J, & Marron, F, Zhang, J, 2017) ومن خلال اطلاع الباحث أيضا على عدد من الدراسات التي ركزت على الأهداف العامة الخاصة بضرائب المحروقات سواء من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هذه الدراسات دراسات كل من كايد (2005)، ودراسة الزهراء وعبد الحميد(2014)، ودراسة محمود (2014)، ودراسة روبينستين وليبري (2001)، ودراسة كالن وآخرون (Callan et al , 2008)، ودراسة رينر (Renner , 2017)، ودراسة دومورتير وآخرون (Dumortier, J, & Marron, F, Zhang, J, 2017)، دراسة تايزا (Tiezzi , S, 2005).

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء وتطوير محاور استبانة الدراسة وإطارها وتعريف متغيرات الدراسة جميعها بالإضافة إلى توضيح المنهجية الملائمة والأدوات المستخدمة، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها تعتبر الدراسة الأولى – حسب علم الباحث– والتي تناولت العلاقة بين إيرادات ضرائب المحروقات والإيرادات العامة في فلسطين.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

من خلال هذا الفصل سيقوم الباحث بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي منهجا للدراسة؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة، لكونه منهج قائم على دراسة الظواهر كما توجد في الواقع، ويعبر عنها بشكل كمي حيث يوضح مقدار الظاهرة وحجمها، وهذا المنهج يعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا، لكي يتمكن من استخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لعدد العاملين في هيئة البترول الفلسطينية في فلسطين، حيث قام الباحث بالحصول على عدد الموظفين في جميع دوائر هيئة البترول، وقام بإدخالها على برنامج سحب العينات العشوائية، حيث تم اختيار عينة من مناطق مختلفة موزعة في جميع محافظات الضفة الغربية، لتشمل مناطق كل من جنين، وطوباس، ونابلس، وطولكرم، وأريحا، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، سلفيت، حيث كان العدد الكلي لأفراد مجتمع الدراسة (109) موظفا وموظفة موزعين على جميع الدوائر والتي تشكل ما نسبته 100 % من مجتمع الدراسة والتي تمثل عينة الدراسة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لعدد العاملين في الهيئة العامة للبترول فى دولة فلسطين وقد تم اختيار عينة من مناطق مختلفة موزعة على العاملين في هيئة البترول الفلسطينية في جميع محافظات الضفة الغربية، كان العدد الكلي للاستمارات (47) استمارة موزعة على جميع الدوائر والتي تشكل ما نسبته (47%) من مجتمع الدراسة والتي تمثل عينة الدراسة،

أداة الدراسة:

طور الباحث الاستبانة كأحد أدوات البحث، وتكونت من مجموعة من الفقرات من أوجه طلب المعلومات؛ وذلك من أجل تجميع المعلومات من الأشخاص موضع البحث، وأن الاستبانة مصممة من أجل التحليل الإحصائي للإجابات، وتتميز الاستبانة بأن لها إجابات قياسية محددة بشكل يجعل من السهل تجميع البيانات وتنظيمها، وقد قام الباحث ببنائها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات بعد مراجعة الأدب التربوي النظري المتعلق بموضوع الدراسة، ومراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، وقد تكونت أداة الدراسة من أجزاء، هي:

الجزء الاول: واشتمل على (46) فقرة، مقسمة الى أربعة مجالات تتمثل في (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات، أهداف ضريبة المحروقات، عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات، إيرادات الخزينة العامة) وتم الاستجابة عن فقراتها من خلال ميزان ليكرت الخماسي، ويبدأ بالدرجة الكبيرة جدا وتُعطى (5) درجات، ثم الكبيرة وتُعطى (4) درجات، ثم المتوسطة وتُعطى (3) درجات، ثم القليلة وتُعطى درجتين، وينتهي بالقليلة جداً وتعطى درجة واحدة فقط.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص، وذلك من أجل التأكد من فقرات الاستبانة والتعقيب عليها، ومن حيث صياغة فقراتها، ومدى مناسبتها

للمجال الذي وُضعت من أجله، وبعد جمعها من المحكمين فقد وصياغة بعض الفقرات إلى فقرتين نظراً كونها تمثل أكثر من جواب، وتم الأخذ برأي الأغلبية أي ما يعادل نسبة (75%) من الأعضاء المحكمين، وبهذه النتيجة يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية، انظر الملحق رقم (1).

ثبات الأداة:

تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha)، والجدول (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

الجدول (3): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالات الاستبانة التي تقيس دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات	17	0.87
2	أهداف ضريبة المحروقات	8	0.82
3	عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات	9	0.88
4	إيرادات الخزينة العامة	12	0.84
	الدرجة الكلية	46	0.91

يتضح من الجدول (3) أن الدرجة الكلية لمجالات الاستبانة في دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول كانت تتراوح بين (0.82-0.87) وهي معاملات ثبات جيدة وتفي بأغراض الدراسة الحالية.

مبررات الدراسة:

تم اختيار موضوع هذه الدراسة لمبررات عديدة وهي:

1. ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في مجال العائد المادي للمحروقات.

2. ضرورة معرفة مدى مساهمة وأثر الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات على الإيرادات المتوقعة من وجهات نظر العاملين في هيئة البترول ومدى مساهمتها في تمويل الخزانة العامة للدولة.

3. قد تساهم هذه الدراسة بنتائجها وتوصياتها في العمل على الاستفادة من الإيرادات المتأتية من المحروقات في العمل على تنفيذ الدولة لسياستها الضريبية وتحقيق أهدافها المتعددة.

منهجية الدراسة:

حتى يتسنى للباحث عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها المتعلقة بمدى تأثير إيرادات المحروقات على الإيرادات الضريبية، ولما لهذا الموضوع من أهمية تنبع من اعتماد الخزينة الفلسطينية على إيرادات هذا النوع من الضرائب، ولحساسية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأنواع المختلفة من الضرائب غير المباشرة خاصة ضرائب المحروقات، سيعتمد الباحث الأسلوب النظري العلمي باستخدام نوعين من المصادر.

المصادر الثانوية: حيث سيتم جمع البيانات والمعلومات من المراجع العلمية ذات العلاقة، إضافة إلى القوانين والأنظمة السارية والاتفاقيات والمقابلات التي تتصل بموضوع الدراسة، والتي تشكل الجزء النظري من الدراسة.

المصادر الأولية: سيتم الحصول عليها من خلال إجراء التحليل المالي للإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات مع مجموع الإيرادات الضريبية الفلسطينية مع إيرادات خلال السنوات (2007، 2015).

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

1- القوانين والأنظمة: من خلال دراسة القوانين والأنظمة الخاصة بضريبة المحروقات والمطبقة في الضفة الغربية.

2- أهداف ضريبة المحروقات: من خلال دراسة أهداف ضريبة المحروقات المتمثلة في توليد إيرادات لخزينة الدولة.

3- عمليات التحصيل: من خلال مراجعة آليات تحصيل ضريبة المحروقات في الضفة الغربية،

المتغير التابع: الإيرادات العامة المتوقعة للدولة في الفترة ما بين (2007-2015) من وجهات نظر العاملين في هيئة البترول.

إجراءات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد الإستبانة بصورتها النهائية.
- ومن ثم تحديد أفراد عينة (الدراسة).
- وعمل كتاب تسهيل المهمة للحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص ملحق رقم (2).
- بعد ذلك تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وتم استرجاعها.
- قام الباحث بترميز الاستبانات وتفريغها باستخدام الحاسب الآلي وذلك من أجل تحليلها ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- بعد أن تم إدخال البيانات للحاسوب تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة لها.

المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ إجابات أفراد العينة وجرى ترميزها وإدخالها باستخدام الحاسوب، إذ تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛
2. ولفحص الفرضيات المتعلقة ذات المستويين للمتغير مثل الجنس تم استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين ((Independent T-test).
3. ولفحص الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات التي تحوي على أكثر من مستويين تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA).
4. ولحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة استخدم معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach's).
5. وأخيراً لفحص العلاقة بين متغيّرين استخدم معامل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تم في هذا الفصل بعرض لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الاول ونصه:

ما دور ضريبة المحروقات من حيث: (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة، ثم تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، وتم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح، أي(5/4= 0،80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من 1 إلى 1.80 يمثل (درجة منخفضة جداً).
- من 1.81 وحتى 2.60 يمثل (درجة منخفضة).
- من 2.61 وحتى 3.30 يمثل (درجة متوسطة).
- من 3.31 وحتى 4.20 يمثل (درجة عالية).
- من 4.21 وحتى 5.00 يمثل (درجة عالية جداً).

وللاجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدرجة
.1	6	منح التراخيص لمحطات الوقود بناء على إيرادات ضريبة المحروقات.	3.09	1.14	61.70	متوسطة
.2	9	إيكال مهام هيئة البترول الفلسطينية ذات الطبيعة الفنية لسلطة الطاقة الفلسطينية،	3.57	1.10	71.49	مرتفعة
.3	10	العمل على تحديد صلاحيات ومسؤوليات هيئة البترول الفلسطينية.	3.74	1.03	74.89	مرتفعة
.4	1	يختلف لون المحروقات في السوق الفلسطينية عنها في السوق الإسرائيلية للحد من عملية التهرب.	3.85	0.91	77.02	مرتفعة
.5	8	إيكال مهام هيئة البترول الفلسطينية ذات الطبيعة المالية لوزارة المالية الفلسطينية.	3.87	1.03	77.45	مرتفعة
.6	12	منح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية دورها الحقيقي في تحديد قيمة الضرائب المفروضة على المحروقات.	3.87	1.08	77.45	مرتفعة
.7	7	إيكال مهام ضبط جودة المحروقات الى مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية للتحقق من سلامته.	3.96	1.10	79.15	مرتفعة

.8	17	إيجاد مجلس البترول الأعلى لصنع القـــرارات الخاصـــة بضـــريبة المحروقات.	4.00	0.83	80.00	مرتفعة
.9	5	التفكير في إنشاء وزارة مستقلة إداريا وماليا لهيئة البترول.	4.02	1.05	80.43	مرتفعة
.10	3	تفعيل الدور التشريعي لتسهيل سن القوانين واللوائح المنظمة لعمل هيئة البترول.	4.32	0.81	86.38	مرتفعة
.11	13	إنشاء قانون لهيئة البترول يساعد على حل الملفات بين أصحاب المحطات وهيئة البترول.	4.32	0.73	86.38	مرتفعة
.12	11	تفعيل الإجراءات القانونية بحق محطات الوقود غير القانونية وغير المرخصة وتسوية أوضاعها.	4.34	0.81	86.81	مرتفعة
.13	14	العمل على بناء بنية تحتية خاصة بالنفط في فلسطين (مصفاة بترول) و(الأنابيب).	4.34	0.81	86.81	مرتفعة
.14	2	تفعيل الإجراءات العقابية بحق المخالفين للأنظمة من أصحاب محطات الوقود.	4.38	0.74	87.66	مرتفعة
.15	15	العمل على تأكيد إجراءات الفحص والسلامة لمحطات الوقود بشكل دوري.	4.40	0.77	88.09	مرتفعة
.16	4	منح القضاء دوره الحقيقي فيما يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية في هيئة البترول.	4.43	0.77	88.51	مرتفعة
.17	16	العمل على تجديد رخص تشغيل محطات الوقود بشكل سنوي.	4.43	0.71	88.51	مرتفعة
		الدرجة الكلية	4.06	0.52	81.10	مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) بان الدرجة الكلية لمجال القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وبانحراف معياري بلغ (0.52) وبنسبة مؤوية بلغت 81.10% وهي نسبة استجابة مرتفعة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة الى كون ضريبة المحروقات تفتقر الى التشريعات والقوانين التي تضبط عملها، ويعزو الباحث هذه النتيجة الى كون هيئة البترول الفلسطينية هي دائرة من دوائر وزارة المالية بالمسمى فقط ولكن هيئة مستقلة بالأساس وهناك تظهر الحاجة الى قوانين خاصة تحكم عمل هيئة البترول أسوة بالقوانين الأخرى والتعديلات التي جاءت عليها بكون ضريبة المحروقات تحصل على أعلى الضرائب من بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الدولة، كما و يعزو الباحث هذه النتيجة، كون الاستجابات كانت تتعلق بالجوانب التنفيذية، حيث كانت ابرز المشكلات التي تتعلق الجوانب الإدارية مثل تجديد التراخيص، وإجراءات الفحص الدوري والمخالفات، وهو ما يعزز ضرورة العمل على إعداد وتأهيل البنية التحتية الخاصة بالمحروقات مثل مصافي البترول، أنابيب النقل، ومستودعات التخزين.

كما يتضح بان الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الموافقة تمثلت في الفقرات (6،9،10) والتي تعلقت بمواضيع مثل منح التراخيص لمحطات الوقود بناء على إيرادات ضريبة المحروقات، وإيكال مهام هيئة البترول الفلسطينية ذات الطبيعة الفنية لسلطة الطاقة الفلسطينية، والعمل على تحديد صلاحيات ومسؤوليات هيئة البترول الفلسطينية، و ضرورة توسيع دائرة استيراد المحروقات لتشمل الدول العربية المجاورة.

كما يتضح من نتائج الدراسة بان الفقرات التي قد حصلت على أعلى درجات الموافقة هي الفقرات (15،4،16) تتعلق بمواضيع مثل العمل على تأكيد إجراءات الفحص والسلامة لمحطات الوقود بشكل دوري، ومنح القضاء دوره الحقيقي فيما يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية في هيئة البترول، والعمل على تجديد رخص تشغيل محطات الوقود بشكل سنوي.

كما وتتفق نتائج الدراسة مع ما أشارت إليها دراسة (كايد وآخرون، 2005) ودراسة قباجة (2013) ودراسة أبو هنطش (2012) بان قطاع المحروقات يفتقر إلى البنية التحتية القانونية التي

تنظم عمله، وأيضا في استمرار هيئة البترول في منح عقود الاحتكار للشركات الإسرائيلية، حول منح التراخيص لمحطات الوقود بصورة عشوائية غير مدروسة، وهو ما يؤدي إلى ضعف القدرة التوزيعية والتخزينية لهيئة البترول.وأيضا تتفق مع ما أشارت إليه دراسة (رابي، 2003) بعدم قدرة الجانب الفلسطيني على استغلال بعض البنود في اتفاق باريس والتي تسمح لهم بالاستيراد من الدول العربية.

ويرى الباحث بشأن المشتقات البترولية بأن هنالك تقصير واضح في هذا القطاع حيث أنه يفتقر إلى القوانين المنظمة له، حيث تم طرح أكثر من مشروع لإقرار قانون ليتم المصادقة عليه، إلا انه تم تعليقه ولا نعرف ما هي الدوافع والأسباب وراء ذلك مع العلم هنالك قرار من مجلس الوزراء بشأن إصدار التراخيص وبالتالي إذا كان مجلس الوزراء إصدار قوانين تنظم التراخيص قادر على إصدار قوانين تنظم هدا لقطاع الحيوي في ظل المجلس التشريعي.

هنالك ارتباط قوي بين الأنظمة والقوانين والإيرادات الضريبية لان الباحث يرى ان وجود الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل البترول تعمل على توضيح الكثير من الأمور الغامضة وبالتالي يتم السير بإجراء العمل وفق هده القوانين وبالتالي إذا وضوح الأساس سوف يؤدي إلى نتائج عمل ايجابية وبالتالي سوف ينعكس دلك على الأجانب المالي وبالتالي يقوم كل طرف بالالتزام بها وشعور المكلف و الموظف بان هنالك قوانين تضبط سير العمل ومخالفة هده الأنظمة سوف تولد عقاب سوف تعمل على تقويم سلوكه وبالتالي تنعكس على إيرادات الخزينة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني والذي نص:

ما دور ضريبة المحروقات من حيث: (أهداف ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول؟

وللإجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أهداف ضريبة المحروقات

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدرجة
.1	7	يتم تحديد نسبة ضريبة المحروقات من قبل الجانب الإسرائيلي.	2.55	1.46	51.06	منخفضة
.2	8	تفعيل الشراكة بين نقابة أصحاب محطات الوقود وهيئة البترول الفلسطينية لتطوير قطاع المحروقات والنهوض به.	4.11	0.84	82.13	مرتفعة
.3	3	ضرورة أن تراعي ضريبة المحروقات الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني.	4.13	0.88	82.55	مرتفعة
.4	2	ضرورة اعتبار مشتقات البترول كسلع قومية أساسية.	4.17	1.03	83.40	مرتفعة
.5	6	العمل على أن تتناسب أسعار المحروقات مع الأسعار العالمية.	4.23	0.94	84.68	مرتفعة
.6	1	ضرورة إزالة الالتباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية بأسعار المشتقات النفطية.	4.34	0.76	86.81	مرتفعة
.7	5	ضرورة عدم المحاباة مع أصحاب محطات البترول وعدم التمييز بينهم.	4.38	0.77	87.66	مرتفعة
.8	4	ضرورة توسيع دائرة استيراد المحروقات لتشمل الدول العربية المجاورة.	4.40	0.77	88.09	مرتفعة
		الدرجة الكلية	4.04	0.60	80.80	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (5) بأن الدرجة الكلية لمجال أهداف ضريبة المحروقات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبانحراف معياري بلغ (0.60) وبنسبة مؤوية بلغت 80.80% وهي نسبة استجابة مرتفعة.

وكما يتضح بان الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الموافقة تمثلت في الفقرات (7، 8) والتي تعلقت بمواضيع مثل يتم تحديد نسبة ضريبة المحروقات من قبل الجانب الإسرائيلي، وتفعيل الشراكة بين نقابة أصحاب محطات الوقود وهيئة البترول الفلسطينية لتطوير قطاع المحروقات والنهوض به.

وكما يتضح من نتائج الدراسة بأن الفقرات التي قد حصلت على أعلى درجات الموافقة هي الفقرات (1، 4،5) تتعلق بمواضيع مثل ضرورة إزالة الالتباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية بأسعار المشتقات النفطية، وضرورة عدم المحاباة مع أصحاب محطات البترول وعدم التمييز بينهم، وضرورة توسيع دائرة استيراد المحروقات لتشمل الدول العربية المجاورة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (رابي، 2003)، ودراسة قباجة (2013) ودراسة أبو هنطش (2012) ودراسة (Callan et al2008 ,) والتي ركزت على أهداف الضريبة حيث أشارت إلى أنه ومن الناحية التاريخية كان للضريبة إلى بداية القرن العشرين هدف واحد وهو الهدف المالي، وبالتالي استخدمت السلطات العامة الضريبة لحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة ولكن مع التطور ظهر للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى هدفها المالي.

وكما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (الخطيب، 2006) ودراسة قباجة (2013) ودراسة أبو هنطش(2012) والتي أشارت إلى أهمية تحقيق أهداف الضريبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث يكون هناك تجانس وتوازن بين الضريبة والسياسات المطبقة، بالإضافة إلى أن تعديل اتفاق باريس الاقتصادي بحيث يعطي للسلطة الوطنية الفلسطينية دورها في رسم سياساتها الضريبية بشكل مستقل، وأيضا التأكيد على ربط الاتفاق مع المصالح الفلسطينية مع الدول

العربية، وأيضا تتفق الدراسة بان ضريبة المحروقات تعاني من فجوة تنموية كبيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأنها نتيجة طبيعية لغموض بعض البنود في اتفاقية باريس وعدم النص عليها حرفيا، وهو ما أثار اللبس ومحاولة الكثيرين في تفسير هذه النقاط بأشكال مختلفة، حيث ان هذه النقاط أدت الى تراكم كثير من المشكلات وصعوبة مثل توضيح أسعار البنزين والالتباس بأسعار السولار وهو ما أدى الى بيعها بسعر مقارب للسولار المباع في إسرائيل أسوة بسعر البنزين المباع في إسرائيل، كما يفسر الباحث هذه النتيجة في كون ان اتفاقية باريس نصب بشكل صريح على الاستيراد من الدول العربية بشروط معينة، إلا ان مثل هذه الخيارات غير مطبقة على ارض الواقع، ويفسر الباحث أيضا هذه النتيجة لممارسات الاحتلال في الحد من الاستيراد من الخارج واحتكار السوق الفلسطيني، ويفسر الباحث هذه النتيجة أيضا لغياب الموضوعية والمهنية في التعامل مع أصحاب محطات الوقود والتمييز بينهم بناء على كميات البترول المستهلكة للمحطات.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث والذي نص:

ما دور ضريبة المحروقات من حيث: (عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ؟

وللإجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عمليات التحصيل لضريبة المحروقات

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدرجة
.1	4	تؤثر آليات التحصيل المتبعة لضريبة المحروقات على حجم الإيرادات المتحصلة منها.	3.98	0.92	79.57	مرتفعة
.2	8	ظهور قانون لضريبة المحروقات يسرع عمليات التحصيل من قبل محطات الوقود الفلسطينية.	4.02	0.82	80.43	مرتفعة
.3	9	يتم تفعيل الجولات التفتيشية على محطات الوقود الفلسطينية.	4.09	0.75	81.70	مرتفعة
.4	1	توسيع عمل الهيئة ليشمل مناطق صلاحيات جديدة تشمل المناطق غير الخاضعة للسلطة.	4.19	1.01	83.83	مرتفعة
.5	5	ضرورة تأمين مشتقات البترول للسوق الفلسطيني من خلال زيادة عدد الخزانات تغطي حالات الانقطاع.	4.28	0.93	85.53	مرتفعة
.6	3	تفعيل التنسيق بين هيئة البترول والضابطة الجمركية لمنع تهريب المحروقات غير القانونية،	4.32	0.84	86.38	مرتفعة
.7	2	تفعيل الإجراءات العقابية المالية بحق المتجاوزين من أصحاب محطات الوقود الفلسطينية.	4.38	0.74	87.66	مرتفعة
.8	6	ضرورة تحسين آليات التحصيل المتبعة بشأن الديون المعدومة على أصحاب محطات الوقود الفلسطينية.	4.38	0.80	87.66	مرتفعة
.9	7	ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية والمسائلة فيما يتعلق بعقود التوريد للمحروقات مع الشركات الإسرائيلية.	4.45	0.69	88.94	مرتفعة
		الدرجة الكلية	4.23	0.57	84.63	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (6) بان الدرجة الكلية لمجال عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري بلغ (0.57) وبنسبة مؤوية بلغت 84.63% وهي نسبة استجابة مرتفعة.

كما يتضح بان الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الموافقة تمثلت في الفقرات (4، 8) والتي تعلقت بمواضيع مثل تؤثر آليات التحصيل المتبعة لضريبة المحروقات على حجم الإيرادات المتحصلة منها، وظهور قانون لضريبة المحروقات يسرع عمليات التحصيل من قبل محطات الوقود الفلسطينية.

كما يتضح من نتائج الدراسة بان الفقرات التي قد حصلت على أعلى درجات الموافقة هي الفقرات (2، 6،7) وهي فقرات تتعلق بمواضيع مثل تفعيل الإجراءات العقابية المالية بحق المتجاوزين من أصحاب محطات الوقود الفلسطينية، وضرورة تحسين آليات التحصيل المتبعة بشأن الديون المعدومة على أصحاب محطات الوقود الفلسطينية،، وضرورة تفعيل مبدأ الشفافية والمسائلة فيما يتعلق بعقود التوريد للمحروقات مع الشركات الإسرائيلية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت اليه دراسة (عبد الحميد والكعبي، 2008) والتي بينت الهيئة العامة للضرائب تواجه تحديات عديدة في تطبيق مفهوم الشفافية حيث يتطلب الوصول إليها العديد من الإجراءات الادارية والقانونية والمالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت اليه دراسة (كايد وآخرون، 2005) و (حميض، 2006) التي تشير إلى إمكانية الاستيراد الحر من الدول المجاورة.

وكما تتفق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليها دراسة (رابي، 2003) ودراسة قباجة (2013) ودراسة أبو هنطش(2012)حول منح المشرع الفلسطيني لموظفي الضريبة السلطات الكافية من اجل الحد من ارتكاب الجرائم الضريبية، وأيضا في الحد من الفساد الإداري.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى كون الإجراءات العقابية التي تقوم بها هيئة البترول على أصحاب المحطات الوقود المخالفين بالاكتفاء بعدم توريد البترول لهم فقط، وهو إجراء يعتبر بنظر

الباحث غير كافي وغير مجدي، وإنما يجب ان يكون هناك غرامات مالية على أصحاب المحطات المتجاوزة، وأن يكون إجراءات قضائية في الاستحواذ على المحطات المخالفة، وخصوصا المحطات التي تقوم بالشراء بشكل مباشر من إسرائيل، كما يعزو الباحث هذه النتيجة الى عدم وجود نصوص صريحة تحكم آلية إبرام العقود مع الشركات الإسرائيلية وإنما يتم تحديدها من خلال إدارة الهيئة والتي تختلف من إدارة الى أخرى والتي يمكن أن تكون سببا لإثارة شبهة الفساد نظرا للكميات الضخمة التي يتم استيرادها من الجانب الإسرائيلي.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع والذي نص:

ما مستوى الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ما بين العام 2007-2015 ؟

وللاجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال عائدات الخزينة العامة

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الدرجة
.1	6	خصخصة هيئة البترول يؤدي إلى رفع عائدات المحروقات.	3.26	1.26	65.11	متوسطة
.2	12	العمل على تشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات الفلسطينية عبر إقامة شركات لاستيراد المحروقات المكررة والذي يؤدي الى زيادة العائدات العامة.	3.57	0.99	71.49	مرتفعة
.3	9	يؤدي تقسيط الديون المستحقة على محطات الوقود إلى رفع العائدات الضريبية العامة.	3.72	0.99	74.47	مرتفعة
.4	10	توزيع محطات الوقود بشكل يناسب حجم المحافظات يؤدي الى زيادة العائدات العامة.	3.91	0.95	78.30	مرتفعة

.5	11	الاستفادة من الدول الداعمة للمجتمع الفلسطيني عن طريق استيراد المحروقات بأسعار قليلة، وهو ما يؤدي الى زيادة العائدات الضريبية.	4.02	0.92	80.43	مرتفعة
.6	5	تفعيل العقوبات المالية على أصحاب محطات الوقود المخالفين يزيد من العائدات العامة.	4.04	0.83	80.85	مرتفعة
.7	8	التعاون بين دائرة ضريبة القيمة لمضافة وهيئة البترول الفلسطينية والجمارك يرفع العائدات العامة.	4.06	0.76	81.28	مرتفعة
.8	3	تطبيق أسس الرقابة والتدقيق على عمل الهيئة له دور كبير في زيادة العائدات الضريبية.	4.13	0.85	82.55	مرتفعة
.9	7	إصدار قانون ينظم قطاع المحروقات يعمل على زيادة العائدات العامة بشكل كبير.	4.13	0.68	82.55	مرتفعة
.10	4	تعزيز الوعي الضريبي لدى أصحاب محطات الوقود الفلسطينية في مناطق الغير خاضعة للسلطة الفلسطينية يزيد من العائدات العامة.	4.15	0.83	82.98	مرتفعة
.11	2	إقامة مستودعات ضخمة للمحروقات يعمل على زيادة عائدات الضريبية وخصوصا في وقت الانقطاع.	4.34	0.79	86.81	مرتفعة
.12	1	تشكل إيرادات المحروقات مصدرا أساسيا من مصادر العائدات العامة.	4.38	0.77	87.66	مرتفعة
		الدرجة الكلية	3.98	0.51	79.54	مرتفعة

يتضح من الجدول رقم (7) بأن الدرجة الكلية لمجال الإيرادات المتوقعة من وجهات نظر العاملين في هيئة البترول قد أتى بمتوسط حسابي بلغ (3.9) وبانحراف معياري بلغ (0.51) وبنسبة مؤوية بلغت 79.5% وهي نسبة استجابة مرتفعة.

كما يتضح بان الفقرات التي حصلت على أدنى درجات الاستجابة تمثلت في الفقرات (6،12، 9، 10) والتي تعلقت بمواضيع مثل خصخصة هيئة البترول ، وإقامة شركات لاستيراد المحروقات المكررة وتقسيط الديون المستحقة على محطات الوقود ، وتوزيع محطات الوقود بشكل يناسب حجم المحافظات يؤدي الى زيادة العائدات العامة.

كما يتضح من نتائج الدراسة بان الفقرات التي قد حصلت على أعلى درجات الموافقة هي الفقرات (4، 2، 1، 7) وهي فقرات تتعلق بمواضيع مثل إصدار قانون ينظم قطاع المحروقات يعمل على زيادة العائدات العامة بشكل كبير، تعزيز الوعي الضريبي لدى أصحاب محطات الوقود الفلسطينية في مناطق الغير خاضعة للسلطة الفلسطينية، وإقامة مستودعات ضخمة للمحروقات تساعد في وقت الانقطاع، وإن إيرادات المحروقات تشكل مصدرا أساسيا من مصادر العائدات العامة.

وتتفق نتائج الدراسة ما أوردته دراسة (مصطفى، 2016) ودراسة كايد(2005) ودراسة قباجة (2013) ودراسة أبو هنطش(2012) حول ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية النفطية الفلسطينية من خلال الاهتمام بعمليات اكتشاف وتكرير ونقل وتخزين المشتقات النفطية، ويعزو الباحث هذه النتيجة الى غياب واضح للتخطيط الاستراتيجي لبناء البنية التحتية لقطاع المحروقات الفلسطيني مثل عدم الاهتمام ببناء مستودعات ضخمة تلبي احتياجات المستهلك الفلسطيني لهذه السلعة الأساسية مثل ما يحصل مع محطات المحروقات في قطاع غزة وتحكم الاحتلال في تزويدها، كما يعزو الباحث غياب الوعي الضريبي لدى بعض أصحاب المحطات وخصوصا في المناطق الغير خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب عدم شعور أصحاب هذه المحطات بالفوائد التي يمكن ان تنجم من خلال دعمه لقطاع المحروقات الفلسطيني، وأيضا في شعور أصحاب هذه المحطات بالتمييز والمحاباة فيما يبينهم، وأيضا في تشجيع الجانب الإسرائيلي لأصحاب هذه المحطات في الشراء المباشر منهم وتحقيق ربح أعلى، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الخزينة العامة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم وجود قانون ينظم ضريبة المحرقات أسوة بالضرائب الأخرى والذي يحرم الخزينة الفلسطينية من مصدر هام وكبير للإيرادات، كما يعزو الباحث غياب هذا القانون بسبب غياب المجلس التشريعي، غياب الإرادة الفلسطينية في سن مثل هذا القانون الخاص بهيئة البترول أسوة بالدوائر الضريبية الأخرى، وهو ما يفسر حسب رأي الباحث بوجود بعض المخالفين الذين اختلسوا الكثير من أموال الدائرة وحرموا الخزينة العامة من الاستفادة منها بشكل كبير وتوجيها نحو الصالح العام.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس ونصه:

ما العلاقة ما بين كل من (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات وأهداف ضريبة المحروقات وعمليات التحصيل لضريبة المحروقات) و الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ؟

تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والجدول (8) يبين ذلك.

الجدول (8): معامل ارتباط بيرسون بين دور ضريبة المحروقات من حيث (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات، وأهداف ضريبة المحروقات، وعمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ؟

		إيرادات الخزينة العامة
القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات	معامل الارتباط بيرسون	0.552**
	مستوى الدلالة	0.000
أهداف ضريبة المحروقات	معامل الارتباط بيرسون	0.605**
	مستوى الدلالة	0.000
عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات	معامل الارتباط بيرسون	0.720**
	مستوى الدلالة	0.000

حيث يتضح من الجدول رقم (8) بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من

وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ، حيث كانت العلاقة قوية وايجابية حيث بلغ معامل ارتباط (0.55) وهو دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

حيث يتضح من نتائج الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث (وأهداف ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول ، حيث كانت العلاقة قوية وايجابية حيث بلغ معامل ارتباط (0.60) وهو دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

حيث يتضح من نتائج الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث (عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، حيث كانت العلاقة قوية وايجابية حيث بلغ معامل ارتباط (0.72) وهو دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

وتتفق هذه النتائج مع دراسات كل دراسات كل من دراسة (كايد، 2005) ودراسة (الزهراء وعبد الحميد، 2014)، ودراسة (محمود، 2014)، ودراسة (داوود، 2016)، ودراسة قباجة (2013) ودراسة أبو هنطش(2012) دراسة كالن وآخرون (Callan et al,2008)، ودراسة (رينر Renner , 2017)، ودراسة (دومورتير وآخرون Dumortier , J, & Marron, F, (Zhang, 2017)، التي أكدت على العلاقة المباشرة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة حيث ان هذه العلاقة هي علاقة طردية وإيجابية وقوية في اغلب دول العالم.

ويرى الباحث بان هذه النتيجة هي نتيجة طبيعية نظرا لان تنظيم قطاع المحروقات الفلسطيني وتقنينه يؤدي بالضرورة الى تحقيق نتائج أفضل بما يتعلق بالخزينة العامة، فهو يسهم توضيح نقاط الالتباس حول ضريبة المحروقات وجرائمها وتوضيح إجراءات سير العمل، وأيضا يؤدي الى تعزيز شعور المكلف والموظف بالالتزام على ضوء نصوص قانونية، وبالتالي ينعكس إيجابا على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول.

ويرى الباحث بان غياب الأنظمة والقوانين الخاصة بالمحروقات في فلسطين تجعل هذا القطاع معرضا أكثر من غيره لسوء الاستخدام والإدارة والاستغلال في تحقيق مكاسب شخصية على صعيد أصحاب المصالح وعلى الإدارة المسؤولة بسبب غياب الرادع للحد من الانتهاكات.

ويرى الباحث في هذه النتيجة ضرورة حتمية لطبيعة أهداف ضريبة المحروقات بشكل خاص، حيث ان غياب توضيح الجانب الاجتماعي من هذه الضريبة ينعكس سلبا على المواطن الفلسطيني والمجتمع بشكل عام من حيث الفوائد التي يحصل عليها مقابل هذه الضريبة، إما من حيث أصحاب المصالح مثل أصحاب محطات المحروقات فان أهداف الضريبة الاجتماعية تتمثل في ضمان حماية حقوقهم ومنع حالات المحاباة فيما بينهم، وبالتالي زيادة وعيهم وشعورهم نحو ضرورة وأهمية هذه الضريبة.

ويرى الباحث بان أهداف ضريبة المحروقات من حيث الجانب الاقتصادي تتمثل في ان غياب توضيح أهداف ضريبة المحروقات من الناحية الاقتصادية يؤدي الى عدم مراعاة هذه الضريبة للأوضاع الفلسطينية والتفاوت بين طبقات المجتمع المختلفة والتي تعتبر سلعة المحروقات من السلع الأساسية وتنعكس عليها بشكل مباشر، ويرى الباحث بان غياب مثل هذه التوضيح يؤدي بأصحاب محطات الوقود الى اللجوء الى أساليب غير مشروعة من اجل تحقيق فوائدهم وأرباحهم الاقتصادية لعدم مراعاة أوضاعهم الاقتصادي في وقت فرض هذه الضريبة، وعدم الشعور بالاستفادة منها، وهو ما ينعكس مباشرة على إيرادات الخزينة العامة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة في العلاقة بين أهداف ضريبة المحروقات الإيرادات المتوقعة من وجهات نظر العاملين في هيئة البترول من حيث الجانب السياسي الى كون ان قطاع المحروقات بشكل كامل يتبع بتنظيمه وإدارته الى محورين أساسيين يتمثلان في هيئة البترول الفلسطينية والشركات الإسرائيلية الموزعة، وهو ما يمثل حالة شبه احتكار وعدم مشاركة مع الهيئات الفلسطينية الأخرى مثل وزارة الطاقة ومؤسسة المواصفات والمقاييس يؤدي بالضرورة الى إضعاف الطرف الفلسطينية من الناحية السياسية، وأيضا في غياب الدور الحقيقي والفاعل للمؤسسات التشريعية الفلسطينية في ممارسة دورها الرقابي على أعمال هيئة البترول والشركات الإسرائيلية المزودة.

كما يفسر الباحث هذه النتيجة إلى كون ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تهدف بالأساس إلى إضعاف وتحجيم دور السلطة الفلسطينية في ما يخص هذا القطاع من خلال التحكم في التزويد المحروقات عبر الشركات الإسرائيلية، وأيضا في تحويل إيرادات المقاصة الى الجانب الفلسطينية فيما يخص ضريبة المحروقات لاستغلالها وتوجيها نحو الصالح العالم، بالإضافة الى استخدامها

كأداة ضغط سياسية نظرا لضخامة مردودات هذا الاقتصادية فهو يعد من القطاعات الحيوية في فلسطين وتعتمد الخزينة العامة اعتماد شبه كلي على إيرادات هذا القطاع.

ويرى الباحث في وجود العلاقة الإيجابية والقوية بين عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات وإيرادات الخزينة العامة في كون اعتماد الهيئات العاملة في قطاع المحروقات على عمليات التحصيل فقط، واعتبارها أساس عملية فرض ضريبة المحروقات، وهو بحسب رأي الباحث يمثل فصل لهذه الضريبة عن جوانبها الأخرى مثل التنظيم القانوني لها، وتوضيح أهدافها.

ويعزو الباحث هذه النتيجة أيضا الى ان ضريبة المحروقات تمثل جانبا كبيرا من الأهمية بالنسبة لإيراداتها، فهي تفرض على الدولة ان تهتم بها وخصوصا في عمليات التحصيل، وأيضا يرى الباحث بأن عمليات التحصيل تمثل مخرجات النظام الضريبي وقياس فعاليته، وتنعكس أيضا فعالية عمليات التحصيل على الإيرادات المتوقعة من وجهات نظر العاملين في هيئة البترول سلبا في المناطق الغير خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وهو ما يشكل هدرا كبيرا للمال العام ويؤثر بالتالي على الخزينة العامة ويحرمها من أخذ أهم مواردها.

جدول رقم (9) معاملات التفسير لمتغيرات الدراسة حسب نتائج الانحدار الخطي المتعدد

النموذج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التفسير المعدل	قيمة ت	مستوى الدلالة
القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات	3.98	0.51	0.773	0.57	2.30	0.03
أهداف ضريبة المحروقات	4.06	0.52	0.720	0.51	1.69	0.10
عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات	4.04	0.60	0.756	0.55	3.28	0.00

تشير النتائج الإحصائية في الجدول (9) إلى أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في دور ضريبة المحروقات من حيث (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات، وأهداف ضريبة المحروقات، وعمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، اعتماداً على قيمة مستوى دلالة (0.05) أي أن القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات كمتغير مستقلة تفسر ما مقداره (57 %) من التباين

في المتغير التابع (الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول) ، وهي قوة تفسيرية عالية وموضوعية.

كما يتضح أن أهداف ضريبة المحروقات كمتغير مستقل يفسر ما مقداره (51 %) من التباين في المتغير التابع (الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول)، وهي قوة تفسيرية عالية وموضوعية.

كما أن عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات كمتغير مستقل تفسر ما مقداره (55%) من التباين في المتغير التابع (الإيرادات العامة المتوقعة من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول)، وهي قوة تفسيرية عالية وموضوعية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من خلال هذا الفصل سيقوم الباحث بعرض الاستنتاجات التي توصل إليها حول دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول.

1. يتضح من نتائج الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية وقوية بين دور ضريبة المحروقات من حيث (القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات، وأهداف ضريبة المحروقات، وعمليات التحصيل في ضريبة المحروقات) على إيرادات الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، ويستنتج الباحث بان هذه النتيجة طبيعية وتعكس الواقع، إذ أن إيرادات ضرائب المحروقات تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة.
2. ويستنتج أيضا أن هنالك التباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية المتعلقة بأسعار المشتقات النفطية وخاصة فيما يتعلق بسعر السولار الذي يتم بيعه بسعر مقارب إلى سعر البنزين المباع في فلسطين.

3. ويستنتج من الدراسة أن قطاع المحروقات يفتقر إلى القوانين والأنظمة المنظمة لعمل قطاع المحروقات، وهو ما يؤثر على عمل هيئة البترول الفلسطينية وربما يحرم الخزينة العامة الفلسطينية من الزيادة في الإيرادات، علما بان هناك مشروع قانون ينظم قطاع المحروقات طرح منذ سنوات ولم يتم النظر فيه أو إقراره.

4. يستنتج من هذه الدراسة أن هناك مناطق غير خاضعة للسلطة الفلسطينية تقوم باستيراد وببيع المحروقات بطرق غير مشروعه، وهو ما يحرم الخزينة العامة من زيادة الإيرادات.

5. يستنتج الباحث بان قطاع المحروقات يفتقر إلى البنية التحتية اللازمة مثل المستودعات الضخمة، ومصافي تكرير البترول الخام المستورد والتي تسهم في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الإيرادات العامة.

6. يستنتج الباحث بان ضريبة المحروقات يتم التحكم من قبل الجانب الإسرائيلي وذلك من خلال التغيير المستمر لضريبة القيمة المضافة وضريبة البلو المفروضة على المحروقات، وهو ما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية ولا يراعي الأوضاع في فلسطين.

7. ويستنتج الباحث أن هنالك توزيع غير مدروس لمحطات المحروقات بحيث لا يتناسب التوزيع مع حجم المحافظات، فعلى سبيل المثال يتوزع قرابة نصف محطات المحروقات في محافظتي رام الله والخليل مقارنة مع توزيع محطات الوقود في باقي المحافظات.

8. ويستنتج من نتائج الدارسة بان هناك قصور في قطاع المحروقات بسبب غياب تفعيل الشراكة بين نقابة أصحاب محطات الوقود وهيئة البترول الفلسطينية في بعض المواضيع مثل منح التراخيص، التسهيلات المالية والائتمانية، وإجراءات الفحص والسلامة الدورية.

9. يستنتج الباحث بان هنالك ديون مستحقة لدى هيئة البترول على أصحاب محطات المحروقات بقيمة ملايين الشواقل الأمر الذي يحرم الخزينة العامة إيرادات المحروقات.

التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة، قام الباحث بعرض التوصيات التالية:

1. ضرورة العمل على إزالة الغموض بعض البنود في اتفاقية باريس وعدم النص عليها حرفيا، من اجل إزالة اللبس والحدّ من المحاولات في تفسير هذه النقاط بأشكال مختلفة، مثل توضيح أسعار البنزين والالتباس بأسعار السولار.
2. ضرورة العمل على إعداد وتأهيل البنية التحتية الخاصة بالمحروقات مثل مصافي البترول، أنابيب النقل، ومستودعات التخزين.

3. ضرورة العمل على الاستيراد من الدول العربية بشروط معينة، إلا أن مثل هذه الخيارات غير مطبقة على ارض الواقع، والعمل على الحد من ممارسات الممارسات الاحتلال في الحد من الاستيراد من الخارج واحتكار السوق الفلسطيني.
4. ضرورة العمل على الحد من احتكار قطاع المحروقات على أي جهة، يتبع بتنظيمه وإدارته الى محورين أساسيين يتمثلان في هيئة البترول الفلسطينية والشركات الإسرائيلية المزودة، وهو ما يمثل حالة شبه احتكار وعدم مشاركة مع الهيئات الفلسطينية الأخرى مثل وزارة الطاقة ومؤسسة المواصفات والمقاييس يؤدي بالضرورة الى إضعاف الطرف الفلسطينية من الناحية السياسية.
5. ضرورة العمل على الحد من غياب الإرادة الفلسطينية في سن مثل هذا القانون الخاص بهيئة البترول أسوة بالدوائر الضريبية الأخرى.
6. ضرورة العمل على ان تكون مراعاة هذه الضريبة للأوضاع الفلسطينية والتفاوت بين طبقات المجتمع المختلفة والتي تعتبر سلعة المحروقات من السلع الأساسية وتنعكس عليها بشكل مباشر.
7. ضرورة العمل على إيكال مهام هيئة البترول الفلسطينية ذات الطبيعة الفنية لسلطة الطاقة الفلسطينية، والعمل على تحديد صلاحيات ومسؤوليات هيئة البترول الفلسطينية.
8. ضرورة العمل على تعزيز الوعي الضريبي لدى بعض أصحاب المحطات وخصوصا في المناطق الغير خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب عدم شعور أصحاب هذه المحطات بالفوائد التي يمكن ان تنجم من خلال دعمه لقطاع المحروقات الفلسطيني، وأيضا في شعور أصحاب هذه المحطات بالتمييز والمحاباة فيما يبينهم، وأيضا في تشجيع الجانب الإسرائيلي لأصحاب هذه المحطات في الشراء المباشر منهم وتحقيق ربح أعلى، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الخزينة العامة.
9. ضرورة إن يتم وضع حلول عملية للمشكلات القائمة في عمل هيئة البترول مثل أبرز المشكلات التي تتعلق الجوانب الإدارية مثل تجديد التراخيص، وإجراءات الفحص الدوري والمخالفات.

10. ضرورة منح التراخيص لمحطات الوقود بناء حجم المحافظة والسكان.
11. إنشاء هيئة مستقلة كليا لهيئة البترول الفلسطينية وليست مجرد دائرة من دوائر وزارة المالية بالمسمى فقط.
12. العمل على تحسين عمليات التحصيل تمثل مخرجات النظام الضريبي وقياس فعاليته، وتنعكس أيضا فعالية عمليات التحصيل على الإيرادات العامة سلبا في المناطق الغير خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وهو ما يشكل هدرا كبيرا للمال العام.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو رحمة، محمد عبدالله محمود (2008). **مدى فاعلية الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.

ابو زعيتر، خميس احمد. (2012). **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000 – 2010).** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

أبو هنطش، إبراهيم. (2009). **سلسلة تقارير.** الهيئة العامة للبترول "التقويم بين التقييم"، أمان.

أبو هنطش، إبراهيم. (2010). **الهيئة العامة للبترول "بين التقييم والتقويم".** الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة (أمان)، سلسلة تقارير(23)، رام الله، فلسطين.

اندوراس، عاطف وليم. (2010). **الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة: تطور الدور الاقتصادي الحكومي(الضرائب، الإنفاق العام، الموازنة العامة).** دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

البسطامي، مؤيد عبد الرؤوف درويش. (2006). "**ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة في الأردن (دراسة مقارنه).** رسالة ماجستير، في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

الحاج، طارق. (2009). **المالية العامة.** الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حمد الله، مؤيد ساطي جودت.(2005). **دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حميض، حنين. (2006). **تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من(1995 – 2005)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

خدوري، وليد.(1990). **الاستكشاف والتنقيب عن البترول في إسرائيل**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

الخطيب. (2006). "**دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين عن الفترة (1996– 2003)**. فلسطين.

الخطيب، خالد شحادة؛ شامية، احمد زهير.(2003). **أسس المالية العامة**. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الخطيب، كمال احمد عسكر احمد. (2006). **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996–2003)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

خلف، فليح حسن. (2008). **المالية العامة**. الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن.

خليل، سائد. (2015). **مراجعة سياسة الحكومة في مجال تحسين الإيرادات وضبط النفقات**. الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة (أمان)، رام الله، فلسطين.

داوود، تغريد سلمان. (2016). ***أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي*. مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية**، 4(24)، 2016.

الدبك، أحمد زياد. (2003). **تحصيل الضرائب على المحروقات في فلسطين وفقاً للقانون 25 لسنة 1964**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

دراز، حامد عبد المجيد، (2000)، **مبادئ المالية العامة**. الدار الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية.

ذنيبات، محمد جمال.(2003). **المالية العامة والتشريع المالي**. الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رابي. (2003). "**الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين**". رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة بجامعة النجاح الوطنية–نابلس.

ردايدة، شكري علي. (2006). **التخطيط الاستراتيجي في برامج التنمية الحكومية الفلسطيني الواقع والإمكانيات حالة دراسية**. الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الزهراء وعبد الحميد. (2014). "**اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري : دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980–2014**. المؤتمر الأول، جامعة مستغانم، جامعة تلمسان، الجزائر.

الشعيبي، عزمي. (2014). **بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في أداء الهيئة العامة للبترول**. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. (أمان)، رام الله، فلسطين.

الشلة، علا محمد عبد المحسن.(2005). **محددات الإيرادات العامة في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الشوابكة، سالم محمد. (2015). **المالية العامة والتشريعات الضريبية**. دار الثقافة، عمان، الأردن.

صبري، نضال رشيد. (2000). **الجوانب المالية والقانونية**. الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين.

الصغير، حسين.(2002). **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**. دار المحمدية الجزائر.

عبدالحميد، عبد المطلب.(2004). **اقتصاديات المالية العامة**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبدالرازق، عمر. (2002). **هيكل الموازنة العامة الفلسطينية**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

عبدالغفور، حسام فايز احمد. (2008). **العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبدالكريم، نصر. (2015). **تقرير حول مجالات التشريد والتقشف في الإنفاق الحكومي**. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان). سلسلة تقارير(102)، رام الله، فلسطين.

عتمان، سعيد عبد العزيز. (2008). **المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر**. الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

العزاوي، هدى؛ طاقة، محمد. (2007). **اقتصاديات المالية العامة**. دار المسيرة، عمان، الأردن.

عزيز، كايد، محمود البدر، نزار الجعبري، محمد الخرزندا. (2005). **الهيئة العامة للبترول "المنجزات. المشكلات، التطلعات المستقبلية**. مركز تطوير الأبحاث الخاص رقم 24 لعام.

علاوانة، عاطف. (2014). **نشأة المالية العالمة الفلسطينية وتطورها**. دار الشروق للإنتاج والتوزيع ط1، رام الله ، فلسطين.

علاونة، عاطف كمال. (1992). **شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. ط1، رام الله، فلسطين.

العلي، عادل فليح. (2009). **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

القاضي، محمد. (2000). **تقانة إنتاج النفط**. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيكو، سلا، المغرب.

قانون الضرائب على المحروقات رقم 17 لسنة 2004 مادة رقم(1) .

قباجة، أحمد. (2013). **سوق مشتقات البترول والغاز في الضفة الغربية**. معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

قنديل، رائدة. (2013). **تقرير مؤسسة أمان حول عقود الامتياز: ضمانات التنافس ومنع الاحتكار**. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.

القيسي، حمودة. (2000). **المالية العامة والتشريع الضريبي**. ط3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

كايد عزيز، لبدر، محمود؛ الجعيدي، نزار، الخزندار، محمود.(2005). **الهيئة العامة للبترول: المنجزات، المشكلات، التطلعات المستقبلية**. مركز تطوير القطاع الخاص، جمعية رجال الأعمال الفلسطيني، القدس، سلسلة تقارير الأبحاث رقم(24)، فلسطين.

كايد، عزيز.(2005). **حول الهيئة العامة للبترول (المنجزات، المشكلات، التطلعات المستقبلية)**. مركز تطوير القطاع 4 الخاص رام الله، فلسطين.

كنفاني، نعمان. (2015). **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، الجهاز المركزي للإحصاء، سلطة النقد، رام الله، فلسطين.

ماس. (2015). **الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة (أمان).** التقرير السنوي الثامن، واقع النزاهة ومكافحة الفساد، رام الله، فلسطين.

مجدلاني، احمد،(2002)، **المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح.** منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين،

محمد، باسل مسعود داود. (2014). **التدقيق والتسويات لأغراض ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الضرائب على المحروقات في الضفة الغربية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

محمد، سامح احمد. (2009). "**انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الحصيلة والمتأخرات الضريبية**". المؤتمر الثالث عشر ، جامعة المنصورة، مصر.

محمود، مريم شطيبي. (2014). **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.

محمود، وحيد. (1999). **أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.**

مسيمي، دلال عيسى موسى. (2006). "**السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**". رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

مصطفى، وليد. (2016). **الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال واليات تعظيم الاستفادة.** معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).(2016). **واقع قطاع التأمين في فلسطين.** ورقة خلفية (جلسة طاولة مستديرة)2 ، الانجازات– الإخفاقات – التحديات، 2006.

الهاملي، محمد ظاغن. (2011). **عصر النفط: التحديات الناشئة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، الإمارات.

الوادي، محمد حسين؛ عزام، زكريا احمد. (2007). **مبادئ المالية العامة**. دار المسيرة، عمان، الأردن.

ياسين، سائد تحسين حافظ.(2014). **المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجا)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

اليحيى، حسين، و خريوش، حسن. (1996). **المالية العامة**. ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

اليوسف، يوسف خليفة. (2015). **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Building a Failed State: Palestine's Governance and Economy Delinked, *Al-Shabaka Policy Brief*.

Callan, T,, Lyons, S,, Scott, S,, Tol, R, S,, & Verde, S, (2009), The distributional implications of a carbon tax in Ireland, *Energy Policy*, *37*(2), 407-412.

Dumortier, J,, Zhang, F,, & Marron, J, (2017), State and federal fuel taxes: The road ahead for US infrastructure funding, *Transport Policy*, *53*, 39-49.

Fjeldstad, O, H,, & Zagha, A, (2002), *Between Oslo and al-Aqsa, Taxation and state formation in Palestine 1994-2000*, Chr, Michelsen Institute.

Renner, S, (2017), *Poverty and distributional effects of a carbon tax in Mexico* (No, 223), Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth-Discussion Papers.

Rubenstein, R,, Willoughby, K,, & Lipari, R, (2001), Revenue Sources of Palastinian Municipalities: Finance Officers explain Reality and Possibilities, International Public Management Review, 2(1), 53-72.

Shikaki, I,, & Springer, J, (2015), Building a Failed State: Palestine's Governance and Economy Delinked, *Al-Shabaka Policy Brief*.

Tiezzi, S, (2005), The welfare effects and the distributive impact of carbon taxation on Italian households, *Energy Policy*, *33*(12), 1597-1612.

الانترنت:

http://www‹univ-eloued‹dz/images/memoir/file/M‹E-131-1‹pdf

http://www‹aliqtisadi‹ps/ar_page‹php?id=77bb2dy7846701Y77bb2d#sthash‹8xx69ExT‹dpuf

http://www.alhaya.ps

الملاحق

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج المنازعات الضريبية

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان" **دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015** "ولتحقيق أغراض الدراسة، قام الباحث بإعداد استبانة معتمدة على ما جاء في الأدبيات والدراسات السابقة، لذا يرجى التكرم وتعبئة الاستبانة المرفقة، علماً بأن البيانات الواردة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن التعاون

الباحث
طارق غازي عنتري

الجزء الأول: البيانات الأولية:

يُرجى وضع شارة(√) أمام الإجابة التي تنطبق عليها حالتك.

1. **العمر:** اقل من 25 سنة ☐ 26-35 سنة ☐ 36-45 ☐ 46 سنة فأكثر ☐

2. **المؤهل العلمي:** دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى ☐

4. **سنوات الخبرة:** 1-5 سنوات ☐ من 6-10 سنوات ☐

من 11-15 سنة ☐ أكثر من 16 سنة ☐

5. **الدورات التدريبية:** لا يوجد ☐ 1-3 ☐ 4-7 ☐ اكثر من 7 دورات ☐

6. **المسمى الوظيفي:** مدير ☐ رئيس قسم ☐ موظف ☐

ثانياً: فيما يلي مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمجالات المختلفة للدراسة، يرجى وضع إشارة (√) في المكان المناسب:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	متوسطة	معارض	معارض بشدة
المجال الاول: القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات:						
.1	منح التراخيص لمحطات الوقود بناء على إيرادات ضريبة المحروقات.					
.2	إيكال مهام هيئة البترول الفلسطينية ذات الطبيعة الفنية لسلطة الطاقة الفلسطينية،					
.3	العمل على تحديد صلاحيات ومسؤوليات هيئة البترول الفلسطينية.					
.4	يختلف لون المحروقات في السوق الفلسطينية عنها في السوق الإسرائيلية للحد من عملية التهرب.					
.5	إيكال مهام هيئة البترول الفلسطينية ذات الطبيعة المالية لوزارة المالية الفلسطينية.					
.6	منح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية دورها الحقيقي في تحديد قيمة الضرائب المفروضة على المحروقات.					
.7	إيكال مهام ضبط جودة المحروقات الى مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية للتحقق من سلامته.					
.8	إيجاد مجلس البترول الأعلى لصنع القرارات الخاصة بضريبة المحروقات.					
.9	التفكير في إنشاء وزارة مستقلة إداريا وماليا لهيئة البترول.					
.10	تفعيل الدور التشريعي لتسهيل سن القوانين واللوائح المنظمة لعمل هيئة البترول.					
.11	إنشاء قانون لهيئة البترول يساعد على حل الملفات بين أصحاب المحطات وهيئة البترول.					
.12	تفعيل الإجراءات القانونية بحق محطات الوقود غير القانونية وغير المرخصة وتسوية أوضاعها.					
.13	العمل على بناء بنية تحتية خاصة بالنفط في فلسطين (مصفاة بترول) و(الأنابيب).					

.14	تفعيل الإجراءات العقابية بحق المخالفين للأنظمة من أصحاب محطات الوقود.					
.15	العمل على تأكيد إجراءات الفحص والسلامة لمحطات الوقود بشكل دوري.					
.16	منح القضاء دوره الحقيقي فيما يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية في هيئة البترول.					
.17	العمل على تجديد رخص تشغيل محطات الوقود بشكل سنوي.					
	المجال الثاني: أهداف ضريبة المحروقات:					
.1	يتم تحديد نسبة ضريبة المحروقات من قبل الجانب الإسرائيلي.					
.2	تفعيل الشراكة بين نقابة أصحاب محطات الوقود وهيئة البترول الفلسطينية لتطوير قطاع المحروقات والنهوض به.					
.3	ضرورة أن تراعي ضريبة المحروقات الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني.					
.4	ضرورة اعتبار مشتقات البترول كسلع قومية أساسية.					
.5	العمل على أن تتناسب أسعار المحروقات مع الأسعار العالمية.					
.6	ضرورة إزالة الالتباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية بأسعار المشتقات النفطية.					
.7	ضرورة عدم المحاباة مع أصحاب محطات البترول وعدم التمييز بينهم.					
.8	ضرورة توسيع دائرة استيراد المحروقات لتشمل الدول العربية المجاورة.					
	المجال الثالث:عمليات التحصيل في ضريبة المحروقات:					
.1	تؤثر آليات التحصيل المتبعة لضريبة المحروقات على حجم الإيرادات المتحصلة منها.					
.2	ظهور قانون لضريبة المحروقات يسرع عمليات التحصيل من قبل محطات الوقود الفلسطينية.					
.3	يتم تفعيل الجولات التفتيشية على محطات الوقود الفلسطينية.					

.4	توسيع عمل الهيئة ليشمل مناطق صلاحيات جديدة تشمل المناطق غير الخاضعة للسلطة.					
.5	ضرورة تأمين مشتقات البترول للسوق الفلسطيني من خلال زيادة عدد الخزانات تغطي حالات الانقطاع.					
.6	تفعيل التنسيق بين هيئة البترول والضابطة الجمركية لمنع تهريب المحروقات غير القانونية.					
.7	تفعيل الإجراءات العقابية المالية بحق المتجاوزين من أصحاب محطات الوقود الفلسطينية.					
.8	ضرورة تحسين آليات التحصيل المتبعة بشأن الديون المعدومة على أصحاب محطات الوقود الفلسطينية.					
.9	ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية والمسائلة فيما يتعلق بعقود التوريد للمحروقات مع الشركات الإسرائيلية.					
المجال الرابع: إيرادات الخزينة العامة						
.1	خصخصة هيئة البترول يؤدي إلى رفع إيرادات المحروقات.					
.2	العمل على تشجيع الاستثمار في قطاع المحروقات الفلسطينية عبر إقامة شركات لاستيراد المحروقات المكررة والذي يؤدي الى زيادة الإيرادات العامة.					
.3	يؤدي تقسيط الديون المستحقة على محطات الوقود إلى رفع الإيرادات الضريبية العامة،					
.4	توزيع محطات الوقود بشكل يناسب حجم المحافظات يؤدي الى زيادة الإيرادات العامة.					
.5	الاستفادة من الدول الداعمة للمجتمع الفلسطيني عن طريق استيراد المحروقات بأسعار قليلة، وهو ما يؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية.					
.6	تفعيل العقوبات المالية على أصحاب محطات الوقود المخالفين يزيد من الإيرادات العامة.					
.7	التعاون بين دائرة ضريبة القيمة لمضافة وهيئة البترول الفلسطينية والجمارك يرفع الإيرادات العامة.					
.8	تطبيق أسس الرقابة والتدقيق على عمل الهيئة له دور كبير في زيادة الإيرادات الضريبية.					
.9	إصدار قانون ينظم قطاع المحروقات يعمل على زيادة الإيرادات العامة بشكل كبير.					

.10	تعزيز الوعي الضريبي لدى أصحاب محطات الوقود الفلسطينية في مناطق الغير خاضعة للسلطة الفلسطينية يزيد من الإيرادات.					
.11	إقامة مستودعات ضخمة للمحروقات يعمل على زيادة الإيرادات الضريبية وخصوصا في وقت الانقطاع.					
.12	خصخصة هيئة البترول يؤدي إلى رفع إيرادات المحروقات.					

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Fuel Tax Role in the Palestinian Treasury Revenue from the View Point of Petroleum Commission Employees During the Point (2007-2015)

By

Tariq Ghazi Fares Antari

Supervisor

Prof. Tariq al-Haj

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, An- Najah National University, Nablus, Palestine.

2018

Fuel Tax Role in the Palestinian Treasury Revenue from the View Point of Petroleum Commission Employees During the Point (2007-2015)

By
Tariq Ghazi Fares Antari
Supervisor
Prof. Tariq al-Haj

Abstract

The present study aimed to identify the role of Fuel tax in the general treasury of the Palestinian Authority from the point of view of the employees of the Petroleum Authority: Between 2007-2015, the researcher used the descriptive analytical method to study the study to suit the nature of the study. (55) questionnaire distributed to the employees of the Petroleum Authority, and (47) were retrieved, and the questionnaire was distributed to the employees of the Palestinian Petroleum Authority in the State of Palestine. The results of the total score for the field of fuel laws and regulations has reached an average of (4.06) and a standard deviation of (0.52) with a percentage of 81.1% which is a high response rate. It is clear from the results of the study that the total score of the field of fuel tax targets reached an average of (4.04) and with a standard deviation of (0.60) with a percentage rate of 80.80% which is a high response rate. It is clear that the total score of the collection field in the Fuel tax came at an average of 4.23 and a standard deviation of 0.57 with a percentage of 84.6% The response rate is high The results of the study showed that there is a statistically significant relationship between the role of Fuel tax in terms of laws and regulations, tax targets and operations, The collection of Fuel on the revenues of the general treasury of the Palestinian Authority from the

point of view of the employees of the Petroleum Authority, where the relationship was strong and positive.

According to the results of the study, the researcher presented the following recommendations:

1. The necessity of removing the confusion regarding the terms of the Paris Economic Agreement with the prices of oil derivatives, the necessity of not favoring the owners of oil stations and non-discrimination between them, and the need to expand the import of fuel to neighboring Arab countries.

2. The need to remove some ambiguities in the Paris Convention and not to mention them in a literal manner in order to remove ambiguity and reduce attempts to explain these points in different ways, such as clarifying gasoline prices and confusion at the price of diesel.

3. The need to work on the preparation and rehabilitation of the infrastructure for Fuel such as oil refineries, transport pipes and storage warehouses.